

الرؤية الإسلامية لتداعيات الأزمات المالية والاقتصادية وأسبابها وكيفية معالجتها (الأزمة المالية الأخيرة إنموذجاً)

المدرس الدكتور

حيدر عبد المطلب البكاء

جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة:

جبلت البشرية منذ الازل على التعامل فيما بينها بشتى انواع التعاملات المالية لتسيير أمورها المعاشية والحياتية وقد نجم عن هذا التعامل العديد من التطبيقات التجارية والمالية نتيجة الفلسفة الاقتصادية والمنهج المتبع في كثير من الاحيان مرور العالم بما لا يحمد عقباه من ازمات مالية واقتصادية خائفة نتيجة تطبيق تلك النظريات والرؤى النابعة من تلك الفلسفات، وقد سجل لنا التاريخ أزمات مالية متكررة سيتم تناولها في طي البحث، ومازال العالم المعاصر يشهد آثار الأزمة المالية التي بانت بوادرها عام ٢٠٠٧ والتي اعلن عنها رسميا في ١٥ ايلول ٢٠٠٨ والتي تعد هي الأسوأ من نوعها، منذ أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣م، التي اجتاحت اقتصاديات دولا عديدة لتشمل آثارها مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية، من هنا نرى لزاما على كل باحث اقتصادي بغض النظر عن مدى اعتقاده بهذه الفلسفة الاقتصادية أو تلك، البحث والتقصي الدقيق عن اسباب حدوث هذه الازمات وسبل معالجتها وكيفية الوقاية منها مستقبلاً.

والحديث عن هذه الازمات يتطلب من الباحث التحرى عن السبب الحقيقي وراء هذه الازمات، إذ قد يكون السبب في الفلسفة أو المنهج المتبع الذي يحكم النظم الاقتصادية، أو في النظام القائم على تطبيق تلك الفلسفة الاقتصادية، وهذا ما يسعى البحث لتحقيقه، بغية وضع الأمور في نصابها الصحيح.

فلقد جربت البشرية منذ وجودها العديد من الفلسفات الاقتصادية حتى انتهت إلى الاقطاع وعصر الصناعة والاشتراكية والراسمالية التي تسود العالم اليوم، وفي ظل كل هذه



الفلسفات، التي اتسحت بالنظرة الشمولية أو التأميم أو الفردية المطلقة، أو الحرية الاقتصادية المطلقة، لم تنجو البشرية من الانهيار الطبقي والمجتمعي وتآكل الطبقة الوسطى، ولم يخلو العالم من حدوث الازمات الاقتصادية، وستبقى البشرية تبحث عن الملجأ الحقيقي الذي ترى فيه المنقذ الحقيقي لحل ازماتها الاقتصادية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة ما إذا كان السبب وراء حدوث الازمات المالية الخائفة يكمن في طبيعة الفلسفة الاقتصادية المتبعة، وهل تعد هذه الازمات جرس الانذار الحقيقي الموجه لتلك الانظمة الاقتصادية، كما هو حال الالم الذي يعده الاطباء الانذار بوجود المرض، وما هو العلاج، وما هي اجراءات الوقاية من هذه الازمات، وهل هناك فلسفة يمكن تطبيقها للحد من هذه الانهيارات، وهل يستطيع الاقتصاد الإسلامي ان يكون بديلاً عن تلك الفلسفات الاقتصادية المتبعة، وهل يقدر على وضع الضوابط والمعايير، التي باتت البشرية بأمس الحاجة إلى منهج عقلاني جديد بعدما جربت حظها العاثر مع العديد من تلك الرؤى والنظريات.

ولمعرفة مفهوم الازمة المالية والاقتصادية، والتاريخ العصيب الذي مر به العالم من جرائها، واسباب وقوعها، والاثار السلبية التي نتجت عنها، والحلول والبدايل المقترحة من وجهة نظر إسلامية، والذي استغرق مني ثلاث سنوات بغرض الاحاطة بجميع جوانب موضوع البحث قدر الامكان، يرى البحث ضرورة ذكر بعض الأمور التي لا بد من بيانها في هذه المقدمة وهي:

أولاً: أهمية البحث ودوافع اختياره.

ضغطت على الباحث جملة من الأمور جعلتها في مقدمة اهتماماته وهي:

١- يعد الواقع الاقتصادي الخانق الذي تمر به البشرية من تضخم وبطالة وركود وما تعانيه اقتصاديات الدول من ازمات مالية، من الأمور التي تتطلب من كل باحث التحقيق والتدقيق لمعرفة اسباب الازمات المالية والاقتصادية، ان كانت فكرية فلسفية نابعة من الفكر الذي يبيح تكرار هذه الازمات، ام تنظيمية ادارية بحتة، وما هي العلاجات المناسبة والبدايل المقترحة، لعله يصيب الحقيقة التي لا مناص من الاخذ بها.

٢- يستمد البحث أهميته من الأهمية التي تمضي بها الأزمة في أحداث الكوارث والانهيارات المالية، والتي تتمثل في إفلاس المؤسسات المالية والمصارف والدول، واضطراب العلاقات الاقتصادية الدولية، نتيجة الابتعاد عن التعاليم السماوية التي جاءت لحماية جميع المتعاملين ضمن العملية الاقتصادية وتحقيق العدالة للجميع.

ثانياً: مشكلة البحث.

تتمحور مشكلة البحث من طبيعة موضوعها الأساس، وهو تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية، التي تعد أكبر تحدي للحياة الإنسانية ولكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، بداية من اضطراب آلية عمل المصارف والمؤسسات والأسواق المالية، مروراً بكافة القطاعات الاقتصادية، وانتشارها إلى جميع الدول، وتكمن مشكلة البحث في معرفة الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمات، وما تخلفه من نتائج مريعة لا تطاق، التي باتت بأمس الحاجة لإيجاد البديل الحقيقي عن الكثير من التعاملات المسببة لهذه الأزمات.

ثالثاً: فرضية البحث.

يفترض البحث أن للآزمات المالية والاقتصادية آثاراً على اقتصاديات الدول لتربطها مع بعضها البعض الآخر، وبحسب درجة تشابكها وارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي بات خطراً حقيقياً يجب التجنب عن إثارة الاقتصادية، وهل البديل الحقيقي الذي ينقذ الاقتصاد العالمي من أزماته، يكمن في الابتعاد عن هذه الأسباب أم يكفي القيام بإصلاحها، وهل للفكر الإسلامي القابلية على طرح برنامج عقلائي ينسجم مع الفطرة السليمة والغريزة المنضبطة التي تراعي حقوق جميع المتعاملين ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: منهجية البحث وخطته

اعتمدنا الطريقة الوصفية في منهج البحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة واستقراء واقع الاقتصاديات العالمية، وتداعيات وأسباب الأزمات المالية والاقتصادية وآثارها وانعكاساتها، وما تجرّه على الاقتصاد العالمي والأسواق والمؤسسات المالية والمصرفية، والتنبؤ بمدى الحاجة لإيجاد البديل الإسلامي الذي يعد حلقة مهمة في تطوير المؤسسات المالية والصيرفة الإسلامية.

أما خطة البحث فقد إنتضمت خطة البحث في ثلاثة مباحث، وعدة مطالب لكل مبحث، إذ تناول المبحث الأول ماهية الازمات المالية والاقتصادية وانواعها وانعكاساتها، فيما تضمن المبحث الثاني الاسباب التي قادت اليها، في حين بين المبحث الثالث الرؤية الإسلامية لهذه الازمات وتقديم العلاج الذي يراه الفكر الاقتصادي الإسلامي مناسباً لها، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصل اليها البحث والتوصيات، ثم المصادر والمراجع التي استند اليها البحث.

المبحث الأول

الازمات المالية والاقتصادية: ماهيتها، وانعكاساتها

يتناول هذا المبحث التعريف بالازمات المالية والاقتصادية والتفريق بينهما، وانواعها والمراحل الزمنية التي مرت بها، وما تجره من آثار سيئة وانعكاساتها وتداعياتها، على دول العالم وعلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وفيما إذا كان لها اية آثار على المؤسسات المالية الإسلامية، ويقع هذا المبحث في عدة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول

التعريف بالازمات المالية والاقتصادية

الفقرة الأولى: تعريف الأزمة لغة:

هي مفردة جمعها أزمات وأوازم، تقول: أزم الزمان: أي أشدت بالقحط، والاسم منه الأزمة، وتأزم الإنسان: أي اصابته أزمة، وأزم عن الشيء: أي أمسك عنه، فالأزمة تعني: الشدة والضيق والقحط^(١).

الفقرة الثانية: تعريف الأزمة (Crisis) اصطلاحاً:

يمكن ترجمة هذه الكلمة بانها: حالة خطيرة وحاسمة، أو نقطة تحول، أو عبارة عن تحول في اوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية أو الاقتصادية العالمية، أو عبارة عن تغير فجائي، اما للاحسن أو للاسوأ^(٢). وهي بهذا المعنى تعني خلل مفاجئ لاطراف غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة، نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الاطراف المعنية، وغالبا ما تكون بفعل الإنسان^(٣).

وقد عرفها البعض على انها:

تراكم وتزايد مستمر لاحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على اطراف داخل النظام أو خارجه ماديا، ونفسيا، وسلوكيا^(٤).

والازمة هي اقل درجة من الكارثة (Disaster)، إذ يبدو من تتبع لمفهوم الكارثة في اللغة والاصطلاح بانها النازلة العظيمة فهي اذن اعظم درجة من الازمة، كما عرفها معظم الباحثين على انها حادثة ينجم عنها تعرض مجتمع إلى اخطار شديدة مادية وخسائر تؤثر على البناء الاجتماعي، فالكارثة اعم من الازمة واكبر منها من حيث الحجم والانتشار والتاثير والخسائر المترتبة عليها سواء اكانت مادية أو بشرية، فالازمة غالبا ما ينتج عنها كارثة وذلك عند تفاقمها وارتفاع حدتها واشتدادها^(٥).

مما سبق يتضح ان مفهوم الازمة على الصعيد الاقتصادي لا يخلو عن كونه فترة حرجية مصحوبة بخلل يهز كيان أو نظام معين على نحو يستدعي اتخاذ مواقف تجاه هذه الازمة، وهذا الخلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، الذي قد يقود إلى كارثة تطيح بالنظام الاقتصادي للمجتمع، كما انه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام. وهذا نابع من الفلسفة الاقتصادية أو المنهج الخاطئ في التطبيق.

الفقرة الثالثة: التفريق بين الازمة المالية والازمة الاقتصادية:

ينبغي التفريق بين الازمة المالية والازمة الاقتصادية، فالازمة المالية هي مقدمة للازمة الاقتصادية لتضرب بالنهاية مرافق الاقتصاد في قطاعاته الانتاجية والتشغيلية، يقول رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) في اعقاب مشاركته في قمة دولية اقتصادية في المانيا: (انتقلنا من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، والان اصبحت أزمة بطالة في بعض مناطق العالم لتصبح أزمة إنسانية)^(٦).

ففي الوقت الذي نجد فيه الازمة المالية تتعلق بالتدهور الحاد في الاسواق المالية وفشل النظام المصرفي في اداء وظائفه التي تنعكس سلبا على قيمة العملة واسعار الاسهم، واجمالي القروض وغيرها من العوامل التي تعبر عن انهيار النظام النقدي والمالي، عادة ما

يصاحبها ازمات في السيولة النقدية، وانعكاس ذلك كله على تدهور المؤسسات المالية والائتمانية واسواق البورصة ثم على قطاع الانتاج والعمالة لتعكس اثارها على الاقتصاد مسببة بدورها ازمة اقتصادية وانخفاض في الاستثمار، ثم انكماش اقتصادي.

فهو (انهيار النظام المالي برمته، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي)^(٧)، من كل ما تقدم نجد ان الازمة المالية تأخذ شكل انهيار مفاجيء في الاسواق المالية ومؤشرات ادائها، أو سوق العقارات أو في عملة دولة ما، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

بينما نجد ان مفهوم الازمة الاقتصادية يشير إلى اضطراب فجائي يطرا على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما او عدة بلدان زتطلق بصورة عامة على الخلل الناشيء من اختلال التوازن بين العرض والطلب^(٨) (الانتاج والاستهلاك)، فهو عارض يؤثر على تحقيق الاهداف الاقتصادية القومية مسببة توقف التجارة وتراكم البضائع وتوقف الانتاج، ويلاحظ ان الازمة الاقتصادية أعم من الازمة المالية إذ يشمل اثارها القطاعات المالية وغير المالية، وقد احصى المؤرخون نحو ثلاث وثلاثون أزمة مالية واقتصادية دورية ووسيلة وهيكلية منذ ١٨٢٥م، والازمة الراهنة لن تكون الاخيرة بسبب جملة من التناقضات داخل النظام الراسمالي نشأت مع نشوء الرأسمالية^(٩).

المطلب الثاني

أنواع الازمات المالية والاقتصادية وتاريخها

الفقرة الأولى: أنواع الازمات المالية والاقتصادية:

تنقسم الازمات المالية والاقتصادية إلى عدة انواع يمكن بيانها على النحو التالي:

١- الازمات المصرفية:

وهي ارتفاع مفاجيء وكبير في سحبوات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة، فان انخفاض محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن ان تؤدي إلى الازمة المصرفية، التي تتخذ ازمة في السيولة أو في الائتمان، وقد شهدت الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧م أكثر

من ٥٤ ازمة مصرفية، التي تتخذ شكل ازمة في الائتمان أو في السيولة^(١٠).

وبيان ذلك ان المصرف يقوم باقراض وتشغيل معظم الودائع التي لديه مع الاحتفاظ بقدر بسيط من الودائع لتلبية عمليات السحب اليومي، فاذا ما حدثت زيادة مفاجئة في سحب الودائع، فان المصرف لن يستطيع تلبية ذلك، مما ينتج عنها ازمة سيولة لدى المصرف، فاذا ما امتدت هذه الازمة إلى بقية المصارف حدث ما يسمى بالازمة المصرفية، وعندما يحدث العكس بان تتوافر الودائع لدى المصارف وتمتنع من اقراضها خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب ففي هذه الحالة تحدث ازمة الاقراض أو ما يسمى بازمة الائتمان، وهذا ناتج عن التصرف في اموال المودعين باقراضها بدون علمهم وبنوعية التصرف بها، على العكس فيما لو كانت بمعرفتهم أو في مضاربات مشروعة أو مشاركات متفق عليها مسبقا كما يحدث في النظام الاقتصادي الإسلامي وهذه أولى ثمرات البحث في اسباب الازمات.

وتعد الازمة المصرفية من الازمات التي تعرض المصارف لصعوبات مالية تهددها بالافلاس بسبب القروض المتعثرة وصعوبة السداد^(١١).

٢- الازمات النقدية:

تحدث هذه الازمة أو ازمة العملة وسعر الصرف أو ما يسمى بازمة ميزان المدفوعات عندما تؤدي احدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى اتخاذ السلطات النقدية قرارا بتخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل بالغ على قدرة العملة على اداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، وهذا الامر قد يؤدي إلى انهيار سعر الصرف العملة، الامر الذي يرغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة^(١٢)، وقد شهدت الفترة المشار إليها انفا اكثر من ١٥٨ ازمة سعر صرف.

وبيان ذلك ان النظام الراسمالي الحديث فك الارتباط ما بين العملة وقيمتها الحقيقية الذهب وجعل من ادائها وقيمتها المعنوية معيارا لها وللإقتصاد، مما لا يعطي مضمونا حقيقيا للعملة والاقتصاد، وهذا سبب حقيقي للازمة وثمره اخرى من ثمرات البحث في اسباب الازمة.

٣- أزمات الديون:

وتحدث هذه الازمة نتيجة توقف المقترضون عن سداد القروض التي عليهم للمصارف، وفي ذات الوقت تعتقد المصارف ان التوقف عن السداد من الأمور الممكنة الحدوث، وفي هذه الحالة ستمتنع المصارف عن تقديم قروض جديدة، وتقوم بعملية تصفية للقروض القائمة^(١٣).

وبيان ذلك كما هو حادث في ازمة القروض (الاثتمان) العالمية التي يعاني العالم منها اليوم، التي اجبرت الحكومات على التدخل وضخ الاموال إلى المصارف المفلسة من صناديقها السيادية واحتياطياتها في البنوك المركزية لدفع الضرر الذي لا بد منه والحفاظ على الحد الأدنى من السيولة لديه، وهذه ثمرة اخرى من ثمرات البحث في اسباب الازمة.

٤- أزمات أسواق رأس المال:

وتحدث هذه الازمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعة، التي تحدث عندما ترتفع اسعار الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة بشكل غير مبرر، وذلك نتيجة الهجوم على عمليات المضاربة بهدف الحصول على الارباح الناتجة عن ارتفاع اسعار الاصول التي تم شراؤها، الا انه بمجرد عودة اسعار الاصول إلى قيمتها الحقيقية تحصل عملية الانهيار، وتصل الاسعار إلى ادنى مستوياتها، مما يسبب حالات من الذعر والخوف، فيمتد اثر ذلك نحو اسعار الاصول الأخرى، سواء في نفس القطاع أو في قطاعات اخرى، وهذا النوع يقود إلى صعوبات مالية للشركات والمصارف التي تقرض اموالا ضخمة في هذه القطاعات.

٥- أزمات أسواق السلع:

وتتخذ هذه الازمات الاشكال التالية:

أ- ازمات التصدير: وتحدث عادة بسبب ما يسمى بدورات الاعمال في الدول الصناعية، فهي مرتبطة بحالة النمو والكساد في تلك الدول، ففي حالة ارتفاع معدل النمو في الدول الصناعية يزداد الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية، مما يؤدي إلى ارتفاع اسعارها، وفي حالة الكساد في الدول الصناعية فان ذلك يؤدي إلى نقص الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الاسعار.

ب- **أزمات الاستيراد:** ويحدث هذا النوع من الازمات عند ارتفاع اسعار الواردات من المواد الأولية، خاصة بالنسبة للدول النامية، التي لا تمتلك هذه السلع الأولية، فعند حدوث الزيادة في اسعار السلع التي تقوم باستيرادها فان ذلك يؤدي إلى حدوث ازمات لتلك الدول، حيث ترتفع مدفوعاتها.

ج- **أزمة سعر الصرف:** وهذا النوع له انعكاساته على اسعار واردات وصادرات الدول النامية، فاذا تغيرت اسعار الصرف فان ذلك ينعكس على تكاليف الاستيراد والتصدير ، ويؤثر على مجمل العملية الاقتصادية.

د- **أزمة معدل التبادل التجاري:** ان معدل التبادل التجاري لاي بلد يساوي متوسط سعر صادرات الدولة بالنسبة إلى متوسط سعر وارداتها، وهو يعكس عائد الدولة من التجارة الخارجية. فاذا انخفض هذا المعدل مع ثبات كمية الصادرات والواردات، فان هذا يعني ارتفاع متوسط سعر الواردات بنسبة اكبر من الارتفاع في متوسط سعر الصادرات، مما يجب على الدولة ان تقلل من وارداتها أو تزيد من صادراتها، وذلك لتحصل على نفس العائد الذي كانت تحصل عليه من صادراتها من قبل^(١٤).

إن الوقوف على انواع الازمات يساعدنا في البحث في اسبابها وتصنيفها، من هنا يمكن القول بان الاقتصاد الراسمالي يتعرض إلى ثلاث انواع من الازمات، يمكن بيانها على النحو التالي:

١- **الازمة الدورية (ازمة فيض الانتاج):** وتسمى هذه الازمة بالازمة العامة، فتصيب تكرار الانتاج وتشمل كل عملية تكرار للانتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها (الانتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم) وهذا يعني ان الهزات التي تتولد عن الازمة الدورية، تكون اكثر عمقا من غيرها من الازمات.

٢- **الازمة الوسيطة:** وهي ازمة اقل اتساعا وشمولا من الازمة الدورية ومع ذلك تشمل الكثير من جوانب الاقتصاد وتحدث نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية التكرار للانتاج الراسمالي، وهذه الازمة لا تحمل طابعا عالميا، كما هو الحال بالنسبة للازمة الدورية.

٣- الازمة الهيكلية: وهي التي تشمل مجالات معينة من الاقتصاد العالمي، مثل ازمة الطاقة، وازمة المواد الخام، وازمة الغذاء، وهذه الازمة لا تمس جميع جوانب الاقتصاد، ولذلك فهي لا تصبح دورية حتى وان استمرت مدة طويلة^(١٥).

الفقرة الثانية: تاريخ الازمات المالية والاقتصادية:

إن الازمات المالية والاقتصادية ليست ظاهرة جديدة في عالم الرأسمالية بل هي من سمات الاقتصاد الرأسمالي، وقد اتخذت اشكالا والوانا مختلفة يمكن بيانها باختصار على النحو التالي:

١- ازمة السندات لأجل عام ١٦٣٧م: وحدثت بعد مرور سنوات من المضاربة باوربا، حيث انخفضت الاسعار فجأة مسببة افلاس المضاربين، وقد اعتبرها المؤرخون أولى الازمات الناتجة عن المضاربة.

٢- ازمة انهيار الاسهم عام ١٧٢٠م: وفي هذا العام حدثت ازمتهن متتاليتين بفرنسا وبريطانيا، لم تفرق بينهما بضعة اشهر بخصوص اسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديد.

٣- الازمة النقدية للمصارف عام ١٧٩٧م: حيث تعرض بنك انكلترا لانحصر الاحتياطي وقرر تعليق التخليص نقدا، فساد الذعر بين المودعين والشركات، فسارعوا إلى سحب ودائعهم، فتسبب ذلك في افلاس جماعي، وتعد هذه اول ازمة ناتجة عن الذعر الاجتماعي. تبعته ازمة البنوك عام ١٨١٠م، وحدثت عندما حاصر نابليون انكلترا، مما ادى إلى سقوط الائتمان بها، حيث لم تستطع في ظل الحصار تحصيل حقوقها على شركات جنوب امريكا، فتسبب في حصول ازمة السيولة وظهور البطالة.

٤- ازمة المصارف عام ١٨١٩م: وتعد اول ازمة في امريكا، وحدثت نتيجة للاموال التي صرفت في حرب ١٨١٢م، وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الامريكي. ثم تلتها ازمة الاسهم عام ١٨٢٥م في امريكا نتيجة المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بامريكا الجنوبية فانخفضت اسهمها انخفاضاً شديداً في

بورصة لندن وادى إلى افلاس العديد من المصارف والمؤسسات. وازمة انهيار الاسهم والبنوك عام ١٨٣٦ في امريكا وانكلترا وانهيار بورصة انكلترا. وازمة انهيار الاسهم عام ١٨٧٣م في النمسا والمانيا واوروبا وامريكا، بسبب المضاربات التي لم تقابلها ضمانات حقيقية.

٥- ازمة الثلاثينات عام ١٩٢٩-١٩٣٣م: وهذه الازمة هي اقوى ازمة اقتصادية عالمية، وتعرف بازمة الكساد الكبير، فقد هزت الاقتصاد الرسمالي برمته، وتسببت بحدوث الانحرافات غير الاخلاقية الحاصلة في السوق الدولية، واختفاء نصف عدد مصارف امريكا تقريباً.

٦- ازمة المصارف عام ١٩٧٤م: بسبب التفاوت في التوقيت بين المانيا وامريكا وهي المرة الأولى التي يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي. ازمة اسعار النفط والغذاء عام ١٩٧٤م: فقد ارتفعت اسعار الغذاء وتخلت امريكا عن قاعدة التبادل بالدولار، وقلص العرب من انتاجهم النفطي بسبب الحرب، فحدثت الصدمة النفطية، وانهارت سوق الاسهم في امريكا والعالم.

٧- ازمة البنك الفدرالي الامريكي عام ١٩٧٩م: عندما تعرض لازمة دفع محافظ البنك إلى رفع اسعار الفائدة تدريجياً كل حسب الحاجة لامتنعاص التضخم، وازمة الديون المصرفية عام ١٩٨٢م، حيث تراكت ديون الدول النامية. وازمة بنك نيويورك عام ١٩٨٥م، نتيجة توقف نظام التشغيل والدفع للقروض الحكومية. ازمة انهيار سوق السندات الحكومية والاسهم عام ١٩٨٩م: وحدثت نتيجة انخفاض قيمة الدولار وارتفاع سعر الفائدة وحدث اكبر انهيار في بورصة الاسهم. وازمة عام ١٩٨٩م عقب اعلان الحكومة الأمريكية عن رفع اسعار الجملة والتجزئة بنسبة ٥٪ و٩٪ على التوالي، مع امتناع المركزي عن تخفيض الفائدة مما ادى إلى انخفاض المؤشرات (الاتجاه العام في السوق) في العديد من الدول.

١٠- أزمة المحروقات عام ١٩٩٠م: ظهرت هذه الازمة مع حرب الكويت وتزايد اسعار النفط. وازمة عام ١٩٩٢ التي حدثت في النظام النقدي الاوربي واعادة

الهيكلية الفرنسية. وازمة المكسيك عام ١٩٩٤م حيث ارتبطت عملتها بالدولار الامر الذي شجع على الاستدانة الاجنبية والتي تسببت في العجز في ميزان المدفوعات. ازمة الاقتصاد الاسيوية عام ١٩٩٧م وبدأت عندما عجزت المصارف عن مواصلة الاقراض في ضوء التوسع المقترن بتدفق الاستثمار الاجنبي إلى دول اسيا كما حدث في الكسيك من عجز تكرر في تايلند وانتقل إلى دول شرق اسيا. ازمة روسيا عام ١٩٩٨م وتعد اطول ازمة بتاريخ روسيا التي نشأت من سوق الصرف بعد انهيار المورد النفطي الرئيسي لروسيا الامر الذي ادى إلى انخفاض عملتها مع انخفاض سعر النفط مما اثر على النظام المالي الروسي والعالمي على التوالي.

١١- ازمة الانترنت والاسهم عام ٢٠٠٠: حدثت نتيجة تهافت المؤسسات على البيع عبر الانترنت بدون وضع الامداد بالمعلومات (اللجوستيك) والتوزيع بعين الاعتبار، مما ادى إلى انهيار مؤشر التكنولوجيا المتطورة نتيجة التلاعب بحساب الشركات والتوقعات الوهمية لقدرة الانترنت على احداث نمو اقتصادي فانهارت معظم شركات الانترنت. وازمة الخطر النظامي عام ٢٠٠١ التي حدثت اعقاب احداث ١١ سبتمبر حيث نتج عنها انهيار فروع الاسواق المالية الدولية وتدمير شبكة الاتصال الحيوية كاتظمة المقاصة.

١٢- الازمة المالية المعاصرة عام ٢٠٠٧م: وتعد الأسوأ منذ ازمة الكساد الكبير، فقد تسببت بسقوط مدوي للاقتصاد والبورصات العالمية، وتعرض العديد من المؤسسات المالية والمصارف للتأميم والبيع والافلاس مثل مصرف (ليمان براذر) و(ميريل لينش) و(بيرستينز) و(نورزن روك)، بل وصل عدد المصارف التي انهارت بامريكا عام ٢٠٠٨ إلى ١٩ مصرفاً، ثم امتدت إلى اوربا واسيا والخليج العربي وجميع الدول التي ارتبطت بالاقتصاد الامريكي، وسرعان ماتحولت من ازمة مالية إلى ازمة اقتصادية اثرت على معظم قطاعات الاقتصاد والتشغيل في دول العالم ومازالت تداعياتها مستمرة، وهذا ما يثبت صحة افتراض البحث بتحول الازمات المالية إلى اقتصادية نتيجة النظام الراسمالي^(١٦).

المطلب الثالث

انعكاسات الازمات المالية والاقتصادية وآثارها

لقد تأثرت معظم اقتصادات الدول من جراء الازمات نتيجة ترابط الاقتصاد العالمي بعضه ببعض، وقد اختلفت درجة التأثير من دولة إلى أخرى وكما يلي:

الفقرة الأولى: آثارها الاقتصادية على الولايات المتحدة:

من المعلوم ان بداية ظهور الازمات كان في رائدة الفكر الرأسمالي امريكا، ثم سرعان ما انتقلت إلى دول العالم، فعلى سبيل المثال اثرت الازمة المالية الاخيرة على الاقتصاد الامريكي تأثيرا حادا وكبيرا تجلت صورها في الأمور التالية:-

١- العجز في الميزانية إلى حد التفاقم، والذي بلغ اقصاه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨م، حيث اصبح يمثل ٩,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

٢- ارتفاع حجم المديونية لتصل إلى ٣٦ تريليون دولار حسب احصاءات وزارة الخزانة الامريكية.

٣- تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الامريكي منذ شهر كانون الثاني ٢٠٠٨م، حيث شهدت قطاعات الاسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء انخفاضاً في انشطتها، نتيجة ارتفاع اسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.

٤- يعتبر سوق العمل واحداً من اهم مؤشرات النمو أو التراجع في النشاط الاقتصادي، الذي شهد استغناء المزيد من الشركات عن العديد من العمال، حيث بلغت البطالة ١,٥٪ وفقدان اكثر من ٣ مليون شخص امريكي لوظائفهم منذ بداية الازمة حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، يقول الخبير الاقتصادي (أيان ستيفردسون) معلقاً على بيان الحكومة الامريكية: ((ان بيانات الخميس تعزز الانطباع بان فقدان الوظائف مستمر في الارتفاع، مما يمهّد الطريق إلى انخفاض اكبر في عدد العاملين)^(١٧).

٤- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت ٥,٤٪.

٥- انخفاض مؤشر العام لثقة المستهلكين إلى ادنى مستوى له منذ ١٩٩٢م، نتيجة تخوف المستثمرين.

٦- تراجع تحويل رؤوس الاموال إلى الولايات المتحدة بحوالي ٥٠٪.

٧- تراجع بناء المساكن ٦٠٪، كما تراجعت تصاريح البناء واسعار المساكن.

٨- الهبوط السريع في سعر العملة - الدولار- مقابل العملات الرئيسية في العالم.

٩- تراجع ارباح المصارف بعد اعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها.

١٠- انهيار العديد من المصارف والمؤسسات المالية الامريكية واشهار افلاسها، مع زيادة مشتريات الاجانب لحصص في الشركات والمصانع الامريكية بسبب تراجع اسعار الاسهم وتراجع قيمة الدولار^(١٨).

الفقرة الثانية: آثارها الاقتصادية على دول الخليج العربي:

من المعلوم ان دول الخليج تحتفظ برصيد كبير من اموالها وودائعها في مصارف الدول الغربية، وارتباط عملتها بالدولار، وبسبب ذلك وبسبب الازمة المالية العالمية، فقد تكبدت خسائر فادحة نتيجة ارصدها الضخمة تلك، فقد بلغت خسائر صناديقها السيادية بسبب ازمة ٢٠٠٨م (٤٠٠) مليار دولار، مع قبول هذه الخسائر للارتفاع، إذا بقيت اسعار الاسهم في الانخفاض^(١٩)، ففي الوقت الذي تأثرت فيه وودائعها الموجودة في المصارف الغربية، التي تعاني من مشكلة الافلاس ونقص السيولة، نجد بنوكها المركزية عانت من الحصول على السيولة في العملة الاجنبية نتيجة نقص السيولة فيها^(٢٠). ان احتفاظ دول الخليج باحتياطياتها وودائعها واستثماراتها بالدولار الذي يعاني من الازمة، جعل موارد هذه الدول تحت رحمة الدول الاجنبية، فمتى ما رغبت الدول الغربية ان تؤثر على قيمة الارصدة العربية فما عليها الا ان تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها بنسبة بسيطة، الامر الذي ينعكس سلباً على قيمة هذه الارصدة، وهو ما حدث جراء الازمة العالمية الحالية^(٢١). كما ان اسواق دول الخليج خسرت الكثير من الاموال التي كسبتها في السنوات التي ارتفع فيها سعر النفط، بسبب ايداعها في المصارف الغربية، وعدم الاستفادة منها وتوظيفها على ارض الواقع في

المشاريع التي تفيدها، فقد اشارت مصادر اقتصادية ان العديد من الشركات الخليجية قد استغنت منذ كانون الأول ٢٠٠٨م، عن اكثر من ٤٥ الف موظف، والغاء الآلاف من تصاريح العمل، بسبب الغاء أو تأجيل بعض المشاريع^(٢٢).

ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي (غلوبال)، قدر الخبراء خسائر دول الخليج الست في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م، بنحو ١٥٠ مليار دولار، حيث تراجعت السوق السعودية بنحو ٢٠,٢٪، كما تراجعت سوق الكويت بنحو ١٧٪، كما فقدت بورصة دبي ٢٤,٢٪ من قيمتها، وخسرت بورصة ابوظبي ٢٠,١٪، كما بلغت خسائر سوق الدوحة ٢١,٥٪، ومسقط ٢٥٪، والمناقة ١٤٪ خلال نفس الفترة^(٢٣).

وتشير احصائيات صندوق النقد العربي إلى ان خسائر سوق راس المال العربي للاسواق الخليجية للفترة من نهاية عام ٢٠٠٧ ولغاية نهاية عام ٢٠٠٨ كانت على النحو التالي:

السوق	نهاية عام ٢٠٠٧	نهاية عام ٢٠٠٨	نسبة التغير
السعودية	٥١٨ مليار دولار	٢٤٦ مليار دولار	٥٢ %
الكويت	١٣٥ مليار دولار	٧٠ مليار دولار	٤٨ %
دبي	١٣٨ مليار دولار	٦٣ مليار دولار	٥٤ %
ابو ظبي	١٢١ مليار دولار	٦٨ مليار دولار	٤٣ %
الدوحة	٩٥ مليار دولار	٦٧ مليار دولار	١١ %
مسقط	٢٣ مليار دولار	١٥ مليار دولار	٣٤ %
البحرين	٢٧ مليار دولار	١٩ مليار دولار	٢٦ %

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية لسنة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

كما أشار تقرير اقتصادي إلى ان مقايضات العجز الائتماني لدول الخليج كشفت عن تسبب الازمة العالمية في خسائر للاقتصاد العربي بلغت اكثر من ٢,٥ تريليون دولار، وان ٢٠ مليونيرا عربيا فقدوا نحو ٢٠ مليار دولار من ثرواتهم الخاصة، بالاضافة إلى الخسائر الأخرى التي تمثلت في انهيار البورصات العربية التي تراجعت بنسبة ٣٪^(٢٤).

الفقرة الثالثة: آثارها الاقتصادية على الدول العربية:

تتأثر معظم اقتصادات الدول العربية الأخرى حالها حال دول العالم من جراء الازمات المالية الاقتصادية، لذات الاسباب التي ذكرت في الفقرة ثانيا، إذ تأثر الاقتصاد

المغربي، حيث انخفض حجم الطلب على الصادرات الزراعية والمواد الغذائية، وقطاع السياحة والتحويلات الخارجية، وفي ليبيا تأثرت الاصول المالية المستثمرة في الخارج بنسبة ٢٠٪، وتراجعت حركة السياحة، كما تراجع حجم الاستثمار الاجنبي فيها، وتدهورت الايرادات النفطية، وفي تونس حصل انخفاض في الطلب على المنتجات الزراعية، وتراجعت السياحة، وزاد العجز في الميزان التجاري، وفي الجزائر تأثرت الموازنة العامة، وتراجع معدل النمو والايادات من النقد الاجنبي^(٢٥).

أما آثارها على الاقتصاد المصري فقد كان دورا قويا في تقلبات سعر صرف الجنيه امام الدولار، نتيجة انخفاض ايرادات البلاد من الدولار مثل السياحة والبترول والتحويلات الخارجية حيث تراجع اداء مؤشر السوق إلى ١٦٪، وتراجع معدل النمو إلى ٤,١٪، وشهدت حركة الاستثمار انكماش ملحوظا بحيث ارتفع إلى ٣٢٪، وارتفع معدل التضخم، كما اثرت الازمة في عدد الشركات الجديدة، وارتفع معدل العجز في الميزان التجاري بنحو ٢٥٪، كما ادى التناقص في ايجاد فرص عمل جديدة إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ٨,٨٪^(٢٦).

الفقرة الرابعة: الآثار الاجتماعية والسياسية اللازمة:

لم تؤثر الازمات على العالم من الناحية الاقتصادية فقط، بل تجاوزت آثارها إلى النواحي الاجتماعية والنفسية والسياسية والعسكرية، فعلى الجانب الاجتماعي تسببت الازمة الاخيرة على سبيل المثال بارتفاع نسبة التوتر والقلق بسبب التخوف حيث ازداد عدد الذين يترددون على المصحات النفسية تقول عالمة النفس الامريكية نانسي موليتور: (ان الحالة لم يسبق لها مثيل)^(٢٧) وامتدت الازمة لتضرب النسيج الاجتماعي للدول لما يقرب من نصف بلدان العالم حسبما اشارت التقارير والابحاث الدولية لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك ارتفعت حالات الانتحار، فقد اظهر تقرير رسمي امريكي ان الازمة تسببت برفع معدلات الانتحار بنسبة ٢٨٪ وسط عمليات التسريح الواسعة للعاملين التي تجاوزت في الدول الصناعية السبع ٣٦ مليون، كما اتجه العديد من العاطلين إلى طرق العقم لمنع انجاب اطفال ليس في قدرتهم انفاق عليهم، وازداد العنف الاسري بين الأزواج، وازدادت نسبة الفقر على سبيل المثال ما بين ٢٢-٥٣٪ في دول الخليج، وتشير الدراسة التي اجراها مركز الابحاث البريطاني - وحدة الاستخبارات الاقتصادية - إلى ان هناك تهديد شديد الخطورة

نتيجة حالة الكساد العالمي وحذرت الدراسة من ان مثل تلك الاضطرابات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية قد تحدث فوضى مما يهدد بحدوث ما اسمته بالاضطراب العالمي، والانهيار واختفاء الطبقة الوسطى^(٢٨). اما اثارها على الجانب السياسي والعسكري، فقد ادت الازمة الاخيرة إلى اصدار رئيس الولايات المتحدة (باراك اوباما) قرارا بشأن سحب القوات الامريكية من العراق نظرا للعبء المالية الضخمة التي تتحملها الخزنة الامريكية التي قدرت بحوالي ٦٨٧ مليار دولار^(٢٩)، كما ادت الازمة إلى تغيير في السياسة الخارجية الامريكية في التعامل مع الآخرين وعدم فرض الهيمنة وهذا ما تصرح به السياسة الخارجية، كما ادت الازمة إلى تردد العديد من دول الاتحاد الاوربي مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا في مشاركة امريكا في تكاليف الحرب في افغانستان، كما حذر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (i.i.s.s) في تقريره (التوازن العسكري ٢٠٠٩) من تأثير الازمة على ميزانيات الدفاع في العالم، واعتبر ان عزم أمريكا على خفض القوات في العراق وتعزيزها في افغانستان سيولد توترا مع حلفائها في (الناتو) الذين يطلعون إلى التقشف في نفقاتهم وسط الازمة الاقتصادية^(٣٠). علما ان الاتفاق العسكري الامريكي لوحده والحروب التي خاضتها امريكا في العالم فاقت تكاليفها تريليونات الدولارات، ووصلت موازنة وزارة الدفاع الامريكية إلى حدود تريليون دولار امريكي أو ما يعادل ٦٪ من الدخل القومي الامريكي، وقد ساعد هذا الاتفاق في التأثير على قيمة الدولار وانخفاضه، وإلى احداث ضغوط تضخمية في الولايات المتحدة، وانخفاض الانفاق - الاستهلاك الامريكي - يقابله زيادة الاستثمارات في الاقتصاد غير الحقيقي - الاقتصاد المالي -^(٣١) وهذا يمثل سببا من أسباب الازمات المالية والاقتصادية في النظام الراسمالي كما سيتضح ذلك في المبحث التالي.

الفقرة الخامسة: آثار الازمة على المصارف الإسلامية^(٣٢):

مما لا شك فيه ان المصارف الإسلامية لا تعمل في الفراغ أو بمعزل عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تعمل فيها، ويبدو من العديد من الدراسات انها تأثرت ولكن بشكل لا يرقى إلى ما وصلت اليه المصارف التقليدية التي انهيار بعضها انهيارا تاما، لذا تعد المصارف الإسلامية الاقل تأثرا بالازمة المالية والاقتصادية العالمية، وهذا راجع إلى عدة عوامل، منها:

١- ان المصارف الإسلامية تعتمد في معاملاتها على مبدأ المشاركة، فيدرك العميل انه يتعامل على مبدأ الربح والخسارة وليس الربح فقط، وهذا ما يخفف المخاطر على البنوك الإسلامية، اما المصارف التقليدية فالغالب فيها التعامل بالحسابات الجارية، وهذا ما يجعلها اكثر عرضة للمخاطر المالية.

٢- ان المصارف الإسلامية، تتوجه بتعاملاتها إلى الاستثمار الحقيقي، على العكس من المصارف التقليدية التي تعتمد على الائتمان ومنح القروض، وهو ما يجعلها اكثر تعرضا لمخاطر السيولة المالية.

٣- ان المصارف الإسلامية تتبع نظام الامان والتحسب لما قد يحدث من الهجوم على سحب الايداعات، وبالتالي فانها تحتفظ بمخزون مالي تحسبا لسحب المودعين، مما يجنبها مخاطر السيولة، وهذا ما تفتقده المصارف التقليدية في الغالب.

٤- ان المصارف الإسلامية لا تتعامل بالادوات المالية المستحدثة التي تخالف الشريعة، وتحرم الفائدة اخذا وعطاء وهذا ما يجنبها مخاطر الازمات المالية^(٣٣). جاء في تقرير (ماكنزي): (ان قطاع المصارف الإسلامية يسير على طريق تحقيق نمو قوي ورجحية عالية، كما ان اداء البنوك الإسلامية فاق اداء البنوك التقليدية في معظم الاسواق الرئيسية)^(٣٤).

المبحث الثاني

أسباب الأزمات المالية والاقتصادية في المنظور الإسلامي

من المهم بمكان ان يتناول البحث الأسباب التي أدت إلى ظهور الازمات سواء المعاصرة أم السابقة، فالاستمرار في تجاهل أسبابها يهدد بعدم الاستقرار المالي والاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى دراسة الاسباب تجعلنا نستطيع تشخيص ومعالجة الاخطاء، ووضع الاجراءات الكفيلة بالوقاية من تكرارها مستقبلا، وسوف نسوق العديد من الاسباب التي تعد موضع قناعة الجميع بما فيهم كبار كتاب الرأسمالية وهي على النحو التالي:

المطلب الأول

التعامل بالفائدة

تعرف الفائدة في اللغة بمعنى الفوائد، وهي الزيادة التي تحصل للإنسان من علم أو عمل أو مال^(٣٥)، بينما المراد منها في مجال التعاملات المصرفية والمالية ما يقابل مفهوم الربا (الفضل والزيادة والنماء)^(٣٦)، وهو عين الربا المحرم في الديانات السماوية (لا تقرض اخاك ربا)^(٣٧) ومنها الإسلام (وأحل الله البيع وحرم الربا)^(٣٨)، والمقصود به (الزيادة في اشياء مخصوصة)^(٣٩)، ويلاحظ من التعريفات الخاصة بربا الجاهلية بانها قد اشارت إلى الربا الذي يجز نفعاً، وهو ذات القروض الربوية التي تتعامل به المصارف والمؤسسات المالية اليوم^(٤٠)، والمقصود به القرض المشروط بالفائدة بالزيادة عند الاقتراض أو التسديد.

ففي الوقت الذي اعتبر ارسطو الفائدة ضد الطبيعة، وحرم سان توماس الاكوييني الفائدة بحجة ان المال لا يلد مالا^(٤١)، نجد اكابر كتاب الراسمالية ناهيك عن مفكري المسلمين يقفون ازاء الفائدة موقفاً حازماً ويعدون السبب الرئيس لمشاكل العالم المالية والكوارث الاقتصادية ويؤيدهم بذلك الواقع الذي نعيشه يقول الطحاوي: (ادرك الغرب أخيراً مدى الاثار الضارة بالاقتصاد القومي من وراء الفائدة، فكم ادى إلى محو ثروات، وكم عطل من تنفيذ مشروعات، كان يمكن قيامها لولا تفضيل اصحاب الاموال اقراضها بفائدة - حيث الربح المضمون دون مشقة ومخاطرة - على الاسهام بها في مختلف المشروعات)^(٤٢)، وجميل ان نسمع ان بعض علماء الغرب اخذ يفكر ويدعو إلى تخفيض الفائدة إلى الصفر أي الغاؤها، وما ذلك الا لتلمسهم ان الفائدة سببا من اسباب الازمات المالية والاقتصادية. يقول الاقتصادي جوهان بتمان:

(الفائدة العالية تدمر قيمة النقود وتنسف النظام النقدي مادامت تزيد كل يوم وتتوقف سرعة التدمير وحجمه على مقدار الفائدة ومدتها)^(٤٣). ان هذا الموقف ينم عن عمق الاحساس باضرار الفائدة، يقول د. شاختمان:

(ان جميع المال في الارض صائر إلى عدد قليل من المرابين، وان قيام النظام الاقتصادي على اساس الفائدة يجعل العلاقات الاقتصادية بين اصحاب الاموال والعاملين

علاقة مغامرة مستمرة، مع ان مصالح العالم لا تقوم الا بالتجارة والحرف والصناعات، واستثمار الاموال من المشاريع العامة النافعة^(٤٤)، من هنا يتضح ان توجيه الاموال نحو المضاربات المفتعلة والغير واقعية، سوف يحرم بقية القطاعات والمهن الأخرى من الاستثمار فيها وتنميتها، كما ان من اهم اسباب الازمات هو عدم قدرة المقترض على العودة بربح كافية تؤدي الغرض من عملية القرض وتسديد ما عليه من القرض وفوائده^(٤٥)، وهذا سبب رئيس للازمة المالية الراهنة، وما يمر به الاقتصاد العالمي الراهن، فمقدار الدين يتضاءل مع الزمن ويستهلك في الوقت الذي تزداد عليه الفوائد مما يصبح عجز الافراد المقترضين والمؤسسات والدول المقترضة أمرا واردا في كثير من الاحيان، مما يسبب ازمة تسديد الديون، وتباطؤ عجلة الاقتصاد، ومواكبة الانتاج.

يقول الدكتور الجعبري:

(الربا هو ابرز اسباب ازمة الرهن العقاري والذي ادى إلى عجز الناس عن تسديد القروض التي اشتروا بها منازلهم)^(٤٦).

ان الواقع الراهن يفرض نفسه على مفكري الراسمالية بمراجعة مناهجها للخروج من الازمة العالمية وضمان عدم تكرارها (فرضت الازمة الحالية على الراسمالية ان تكون الفائدة صفرا، كحل وحيد للخروج من الازمة)^(٤٧).

ويمكن اجمال اهم اقوال الداعين (من المفكرين والكتاب) إلى الغاء الفائدة مع ذكر السبب، باعتبارها سببا مهما من اسباب الازمات المالية والاقتصادية:

١- نظام الفائدة كسب غير طبعي، حيث ان النقود في ذاتها لا تلد نقودا، وانما الجهد والعمل هو الطريق الطبيعي لكسب المال.

٢- نظام الفائدة يسبب الغلاء والانحرافات المالية، حيث تمثل الفائدة تكلفة اضافية على المشروع المنتج ويتحملها المستهلك.

٣- نظام الفائدة يؤدي إلى الركود الاقتصادي، ويعطل القوى الانتاجية في المجتمع والمتمثلة في الطاقات البشرية - البطالة -، ويعطل المال عن الدوران - الاكتناز -، حيث ان المرابي لا يقوم بأي نشاط اقتصادي فجل همه الحصول الفائدة بدون مخاطر.

٤- نظام الفائدة يؤدي إلى الكساد والتضخم ويوسع الفارق الطبقي، ويثقل كاهل المقترضين دولا وافرادا ومؤسسات، حيث يعجزوا عن التسديد.

٥- نظام الفائدة، يسبب عرقلة في انسياب الاموال، مما يؤدي إلى حدوث الخلل في البورصات.

٦- نظام الفائدة يمنع من الاستثمار في المشروعات الوطنية والاجتماعية، المفيدة للمجتمع التي لا تدر ارباحا، وتوجيهها نحو المشاريع الترفيهية التي تدر ارباحا اكثر واسرع.

٧- ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الدخل القومي، والعكس صحيح^(٤٨).

من كل ما تقدم يتضح لكل منصف يعاين الازمات المالية والاقتصادية وعائشها، الا ان يقول بان الفائدة هي سبب مدمر للاقتصاد ومعتل للاستثمار خاصة في المشاريع الوطنية والاجتماعية، وسبب من اسباب التضخم والبطالة، لذا ندعو الفكر الراسمالي إلى اعادة النظر في مناهجه وفلسفته الاقتصادية، والتخلص من عنصر الفائدة باعتبارها عائقا امام النمو والتنمية والرفاهية.

المطلب الثاني

عدم التعامل بالقواعد النقدية الذهبية

يعد التخلي عن الغطاء الذهبي والفضي للعملات سببا من اسباب الازمات المالية والاقتصادية، الذي ادى إلى عدم الاستقرار المالي الذي يعاني منه النظام النقدي اليوم. ويمكن التعرف على القاعدة الذهبية (قاعدة المسكوكات الذهبية، قاعدة السبائك الذهبية، قاعدة الصرف بالذهب) من خلال الاشكال الثلاثة التي تتخذها وهي على النحو التالي:

الشكل الأول: وذلك بان تكون العملة المتداولة فعلا هي من الذهب، وهو ما يطلق عليه بقاعدة تداول النقود الذهبية أو العملات الذهبية.

الشكل الثاني: تداول العملات الورقية في الداخل محل النقود الذهبية، ويكون المصرف

المصدر للنقود الورقية ملتزما بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني، ويكون مستعدا لشراء كل الذهب المقدم اليه طبقا لهذا السعر، وهذا ما يطلق عليه (قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية).

وبلاحظ من الشكّلين السابقين انه يكون للجميع حرية استيراد وتصدير الذهب بشكل نقود أو سبائك، لان الحرية تؤمن ثبات سعر الصرف، كما لهم الحرية في تبديل الاوراق النائبة عن الذهب بالذهب في اي وقت بكامل قيمتها المكتوبة عليها، كما لهم حرية سك وصهر الذهب وتحويل السبائك الذهبية إلى نقود أو تحويل النقود إلى سبائك.

الشكل الثالث: تداول النقود الورقية غير القابلة للصرف ذهبا، وهنا لا يتم تداول الذهب في الداخل، بل يتم تداول النقود الالزامية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، الا ان المصرف المصدر للعملة هو الذي يقوم ببيع وشراء الحوالات الاجنبية الذهبية بسعر معين التي تكون قابلة للتحويل إلى ذهب، وهذا الشكل يطلق عليه (قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية)، وتتمتع هذه الحوالات بحرية الاستيراد والتصدير. وعليه إذا حدث أي اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم التكافؤ بين الصادرات والواردات، فان هذا الاختلال يصحح نفسه عن طريق حركات الانكماش والتضخم التي تتسبب عن تحرك الذهب دخولا واخروجا كنتيجة لهذا الاختلال^(٤٩).

هذا وقد شهد العالم المعاصر نوعين من النظم النقدية:

١- **النظام النقدي المعدني:** ويتم تحديد القيمة القانونية للنقود (الورقية ام المعدنية) بوزن معين من المعدن (الذهب أو الفضة)، على ان يتم تحديد القيمة النسبية فيما بين العملتين، وتحديد الوزن المعين من المعدن لكل عملة نقدية، ويتميز هذا النظام بما يلي:

أ- وجود القيمة الذاتية للذهب والفضة بجوار القيمة القانونية، مما يؤدي إلى ثقة الجمهور بالعملة.

ب- تساوي القيمة التبادلية وخاصية التكافؤ (كمية الاصدار) مع القيمة الاستعمالية للنقد المعدني، في ظل حرية تحويلها لاغراض استهلاكية بدلا من الاستخدام

النقدي لها.

ج- تحقيق الاستقرار للقوة الشرائية للعملات المعدنية، وتمتعها بالقبول العام لثقة الجمهور بها.

د- تحقيق الاستقرار في اسعار صرف العملات، لانها مقدرة ومغطاة بالذهب أو الفضة^(٥٠).

وبقي هذا النظام سائدا حتى عام ١٩٧١م، حيث تخلت جميع الدول عن ربط عملاتها بالذهب، وبزواله اخذت تظهر الاضطرابات النقدية وتزايد الازمات، (كان نظام القاعدة الذهبية يضمن سعر صرف ثابت، فان الوحدة النقدية لكل دولة كانت ذهبا أو اوراقا نائبة عن قيمتها الكاملة بالذهب وقابلة للاستبدال في أي وقت.... ولذلك فسعر الصرف بين نقد الدول كان ثابتا، والدليل ان الارقام القياسية للاسعار بالذهب عام ١٩١٠م كانت تقريبا نفسه في عام ١٨١٠م، اما بعد الغاء هذا النظام فقد اصبح حدوث الازمات لافتا للنظر)^(٥١)، ان الفكر الراسمالي بتصرفاته الاقتصادية من خلال الفصل بين العملات والذهب سوف تحمل دول العالم الاخطاء التي ترتكبها، اضافة إلى ما يمكن ان تتحملة نفسها.

٢- النظام النقدي الورقي: في هذا النظام يتم اتباع القاعدة الائتمانية للنقود، والتي تعني اصدار النقود وفقا لمجموعة من القواعد والقيود القانونية التي تصيغها وتشرف عليها السلطة النقدية للدولة (البنك المركزي)، فتصدر نقودا قانونية تحظى بقوة ابراء غير محددة، باعتبار ان هذه النقود القانونية تمثل حقوقا لحائزيها على السلطة النقدية، كما تمثل في ذات الوقت التزامات على الثروة الاقتصادية لهذه الدولة^(٥٢).

ويلاحظ على هذا النظام جملة من العيوب منها:

أ- لا يمكن تحويل النقود القانونية إلى ذهب (عدم ارتباطها بالقواعد النقدية الذهبية).

ب- عدم تساوي القيمة القانونية للنقود مع القيمة الاستعمالية لها، فضلا عن تغير القوة الشرائية لها بشكل عكسي مع تغيرات المستوى العام للاسعار، وهذا ما يشهده العالم اليوم من عدم الاستقرار المالي بسبب التقلب المستمر في قيمة هذه النقود.

ج- هذا النظام لا يوجب الحفاظ بأي رصيد من الذهب (غطاء) عند اصدار أي كمية من النقود، كما يسمح للسلطة النقدية باصدار النقود في أي وقت لتغطية عجزها مما يؤدي إلى التضخم^(٥٣).

نستنتج مما سبق ان هذا النظام المفصول عن القاعدة الذهبية فشل بان يكون اداة عادلة فيما يخص وظيفته كوسيلة للمدفوعات الآجلة (القروض النقدية)، وهنا يظهر تدهور قيمة القروض وما يترتب عليه بين المقرضين والمقترضين التي باتت واضحة للعيان لم تكن في العصور السابقة^(٥٤). كما ان هذا النظام يواجه العديد من المخاطر المحلية والعالمية وانهايار السياسات النقدية وادواتها والياتها المصرفية لعدم وجود الضمان والخوف من تقلبات اسعار الصرف، وفقدان ثقة المتعاملين في النقود^(٥٥)، فنظام النقد القائم على الذهب القائم على الحيادية يجعل صرف العملات يتحدد حسبما يقابله من كمية الذهب، والذي لعب دورا في استقرار سعر الصرف للعملات.

يقول د. نصر فريد واصل: (جدت علينا بعض المعاملات لم تكن معهودة..... كما تغيرت النقود، فبعدها كانت النقود من الذهب، اصبحت العملات ورقية لاقيمة لها في ذاتها)^(٥٦).

يقول كرينسبان: (في غياب نظام الربط بالذهب لا توجد طريقة لحماية المدخرات من المصادرة عن طريق التضخم، انه لا يوجد مستودع امين للثروة)^(٥٧)، فكلامه مهم للغاية، إذ لا يمكن حماية الاوراق النقدية الا بربطها بالذهب باعتباره مستودعا امينا للثروة النقدية، والا ستوسع الفجوة بين قيمة النقود الحقيقية والقيمة الورقية للنقود، وما يترتب عليه من عجز المقرضين على سداد الدين والفوائد، وما يلحق زيادة الاصدار النقدي من عدم الاستقرار والتضخم وبروز الازمات الاقتصادية التي لا مبرر لها. (ان عدم الاستقرار النقدي والتقلبات في اسعار العملات بدات منذ تخلت امريكا في عهد نيكسون ١٩٧١م عن القاعدة الذهبية وتعويم سعر الدولار والعملات الأخرى)^(٥٨)، وسيبقى النظام النقدي الإسلامي محل انظار العالم، وليس ادل على ذلك من اتفاقية (بريتون وودز)^(٥٩) التي اكدت على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث

العمليات العاجلة والآجلة المتداولة في الاسواق

ويمكن تقسيم العمليات المتداولة في الاسواق المالية ومدى تأثيرها في احداث الازمات المالية والاقتصادية إلى قسمين:

الفقرة الأولى: العمليات العاجلة المتداولة في الاسواق المالية وعلاقتها باحداث

الازمات:

ويمكن تمييز ثلاثة انواع من العمليات العاجلة المتداولة في الاسواق المالية وهي كالتالي:

١- المعاملات العادية Spot Transaction

هي العمليات التي يتم فيها بيع وشراء الاوراق المالية (الاسهم والسندات) بكامل الثمن، وبعد تمامها يسلم فيها البائع الاوراق المالية، فيما يسلم المشتري ثمنها حالا او خلال مدة وجيزة، ثماني واربعون ساعة في اغلب الاسواق المالية^(٦٠)، ويهدف المستثمر من هذه العملية الاستفادة من الارباح عند بيع هذه الاوراق، أو المضاربة على ارتفاع اسعارها، والاستفادة من فارق الربح^(٦١). وهذه المعاملة جائزة شرعا، طالما يتحقق فيها الايجاب والقبول وشروط العاقدین والمعقود عليه واستيفاء الاوراق المالية للشروط الشرعية.

٢- المتاجرة بالهامش (المارجن) Trading on the Margin

وتسمى بالشراء بالهامش، لأنها لا تخرج عن كونها متاجرة في اوراق مالية بنظام معين^(٦٢)، أو تسمى بالشراء الهامشي، كما تعرف بالتمويل النقدي الجزئي^(٦٣). ويمكن تعريفها على انها قيام المستثمر بدفع جزء من ثمن الاسهم التي يريد شرائها من امواله الخاصة، ودفع الجزء الباقي من اموال مقترضة. وقد يكون المقترض منه السمسار الذي يتعامل معه مقابل فائدة شهرية، مقابل رهن هذه الاوراق المالية لدى السمسار كضمان للقرض، ويتم ذلك عن طريق شركة سمسة تتقاضى اجر مقابل ذلك^(٦٤).

ويتبين من تتبع لهذه العملية (المارجن) احتوائها على الفوائد الربوية، وهي ذات الوقت لها العديد من الاضرار الاقتصادية، إذ تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها، فكانت من

أحد أسباب الكساد الكبير الذي شهدته الأسواق العالمية عام ١٩٢٩م، كما أنها تدخل باعتراف الخبراء في ميدان المراهنة والقمار، لأنها مضاربة على الأسعار في الأسواق المالية الذين يتلاعبون بالأسعار^(٦٥).

ويتضح أن هذه المعاملة لا تمثل عملية بيع حقيقية، بل هي عملية بيع صورية مظهرية، يكون الغرض منها رفع الأسعار لا لغرض الشراء، وإنما ليوهم غيره من العملاء.

٣- عملية البيع على المكشوف (البيع القصير) Short Selling

هي عبارة عن قيام شخص ببيع أوراق مالية لا يملكها عن طريق اقتراضها من آخرين - بالمصارف أو شركات السمسرة أو شخص آخر - مقابل الالتزام بإعادة شرائها وتسليمها للمقرض في وقت محدد^(٦٦)، أو هو بيع أوراق مالية لا يملكها البائع عند اتمام البيع، ويتم التسليم الفعلي بواسطة أوراق مالية مقترضة من وكيله^(٦٧)، والغرض من هذه العملية واضح، هو المضاربة فقط على فروق الأسعار، أي الحصول على الربح من فرق السعر بين يوم عقد القرض وبين يوم السداد. وهي من العمليات المحرمة شرعا التي تدخل ضمن بيع ما لا يملك، وتكمن خطورة هذه العمليات في أن الخسائر التي تقع للمتعاملين بهذا الأسلوب تعتبر غير محدودة حيث لا يمكن وضع حد لارتفاع أسعار الأوراق المالية، فكلما ارتفعت أسعار الأوراق المالية كلما ارتفعت الخسارة.

فمنذ ثلاثة قرون أو أكثر بدأ الاقتصاديون يتنبهون لمخاطر هذا النوع من المعاملات، ففي عام ١٦٠٩م، وفي أعقاب هبوط أسهم شركة الهند الشرقية الهولندية، صدر الحظر من التعامل بالبيع على المكشوف، وفي عام ١٦٩٧م حظر بنك إنجلترا من البيع على المكشوف، مؤكداً أن لهذا النوع من التعامل مخاطر غير منتهية، وفي أعقاب الأزمة المالية الراهنة أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أمراً استثنائياً بتاريخ ١٩/٩/٢٠٠٨م، حظرت بموجبه عمليات البيع على المكشوف، وذلك لحماية المستثمرين والأسواق، واتخذت بريطانيا نفس الاجراء، مما جعل مختلف دول العالم تنادي بمنع التعامل بهذه الصيغة كباكستان والكويت ودبي ودول أخرى عديدة، فهذه العملية تؤدي إلى عدم ثبات الأسعار وعدم الاستقرار في الأسواق، كما يثير موجة من الخوف والذعر في أوساط المتداولين، وقد يتطور الأمر إلى تفاقم الأوضاع وبالتالي انهيار الأسواق^(٦٨)، كما حدث في الأزمة الحالية.

كتب أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لرئيس لجنة الأوراق المالية الجديد (ماري شابيرو) خطابا جاء فيه: (بصفتك الرئيس الجديد للجنة الأوراق المالية والصرف، لديك فرصة في توضيح التزام الهيئة بانتهاء عمليات البيع على المكشوف المؤذية)^(٦٩)، هذا وقد القى عدد من رؤساء الشركات المالية والمستثمرين والمشرعين باللوم على عمليات البيع على المكشوف في انهيار أسهم المصارف وشركات أخرى في وول ستريت^(٧٠).

كما حذر الخبراء المصرفيين من تطبيق نظام البيع على المكشوف في بورصة الأوراق المالية، منبهين ان مثل هذه الادوات المالية ستكون سببا في انهيار البورصة والكوارث الاقتصادية^(٧١).

يتضح مما تقدم الاضرار التي تلحقها العمليات العاجلة (التجارة بالهامش والبيع على المكشوف) على الاقتصاد وما تلحقه من ازمات مالية، ناهيك عن حرمتها شرعا.

الفقرة الثانية: العمليات الآجلة المتداولة في الاسواق المالية وعلاقتها باحداث الازمات:

هي العمليات التي تعقد صفقاتها ويؤجل دفع الثمن والمثلن إلى أجل معلوم يسمى يوم التصفية أو (يوم التسوية) يلزم العاقدان فيه على التسليم والتسلم، وقد يتفقان على تأجيل خاص وشروطه، وكيفية التعويض^(٧٢). والهدف من التعامل بهذه الادوات المالية هو المضاربة والاستفادة من فروق الاسعار والاحتياط أو التغطية عند حصول الخسارة^(٧٣). ويمكن تمييز نوعين من العمليات الآجلة المتداولة في الاسواق المالية وهي على النحو التالي:

١- العمليات الآجلة الباتة (القطعية):

وهي التعاملات التي يتم فيها بيع اوراق مالية مؤجلة بثمن مؤجل، من غير ان يكون لاحد المتعاقدين حق فسخ العقد^(٧٤). ويتم فيها تأجيل الثمن والمثلن وهو من قيل بيع الدين بالدين المحرم شرعا، إذ المقصود بها المحاسبة على فروق الاسعار دون البيع، لعدم حصول التقابض وخاصة إذا كان مشروطا في العقد فيعد من انواع الرهان والقمار لانه متردد بين الربح والخسارة، فالربح لاحدهما والخسارة لطرف آخر.

٢- العمليات الآجلة الشرطية:

وهي عبارة عن بيع اوراق مالية مؤجلة بثمن مؤجل مع شرط الخيار لاحد المتعاقدين في امضاء العقد أو فسخه، مقابل عوض يدفعه مقدما لا يرد اليه بجال، أو اضافة شروط

لاحد المتعاقدين كأن يشتريها بسعر اعلى أو يفسخ العقد مقابل عوض أو مضاعفة الكمية المباعة الخ من الشروط^(٧٥).

ورغم اختلاف الموقف الشرعي ازاء هذه العمليات الا ان السواد الاعظم من علماء المسلمين افتى بحرمتها، لدخوله في نطاق بيعتين في بيعة أو حصولها على الغرر والضرر لاحد المتعاقدين، وهذا بحد ذاته يعد من البيوع الصورية والوهمية والكسب الطفيلي، التي كانت سببا في افلاس مؤسسات وافراد ودول، وهددت اقتصاد العالم بالانكماش والتردي والاضرار التي ادت إلى الحاق الازمات المالية في جنوب شرق اسيا سنة ١٩٩٨م خير دليل على سلبية هذه العقود^(٧٦)، وما يلحق اقتصادات معروفة وشركات مرموقة من انتكاسات متكررة آخرها الازمة المالية العالمية الاخيرة.

المطلب الرابع

استخدام المشتقات المالية

وهي عقود فرعية، تبنى أو تشتق من عقود أساسية لادوات استثمارية - اوراق مالية، عملات اجنبية، سلع.... الخ - لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة، وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية، ويمكن تعريفها (عقود مالية تشتق قيمتها من الاسعار الحالية للاصول المالية أو العينية محل التعاقد، مثل السندات، والاسهم، والنقد الاجنبي، والذهب وغيره من السلع، وبالتالي فليس للمشتقات المالية حقوق مالية مباشرة على اصول حقيقية)^(٧٧).

ويراد من هذه العقود تحقيق الربح من خلال الفرق بين القيمة المتفق عليها لتلك الاصول، وبين قيمتها السوقية في الاجل المحدد، ويرجع هدف المتعاملين بالمشتقات المالية إلى الاحتياط والتأمين ضد مخاطر تغير اسعار الصرف، أو اسعار الفائدة، أو اسعار البيع، أو اسعار الاوراق المالية، وإلى المضاربة على فروق الاسعار للاستفادة من فروق الاسعار^(٧٨).

وتنقسم عقود المشتقات المالية إلى عدة اقسام بيانها كالتالي:

الفقرة الأولى: العقود المستقبلية Futures:

وهي التزام متبادل بين طرفين يفرض على احدهما ان يسلم الآخر أو يستلم منه

وبواسطة طرف ثالث - الوسيط - كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمان محددين ويسعر محدد، أو هي عقد على شيء معين، أو موصوف في الذمة مؤجل بثمن مؤجل^(٧٩). وتتوزع العقود المستقبلية إلى عدة أنواع:

١- العقود المستقبلية الواردة على السلع:

وهي العقود التي يتم فيها تأجيل تسليم المعقود عليه الثمن والتمن، حيث يذكر في الاتفاق بين طرفي العقد البائع والمشتري الأركان التالية: التاريخ الذي تم فيه التعاقد، والمحل وهو الشيء المعقود عليه وصفاته من حيث الجودة وعدمها، وتاريخ التسليم، والكمية المتفق عليها (قدر الشيء المبيع)، وسعر التنفيذ أو التسوية، ومكان التسليم، وطريقة التسليم^(٨٠).

٢- العقود المستقبلية الواردة على الأدوات المالية:

ويقصد بها العقود المستقبلية الواردة على الأسهم أو على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت أو على مؤشرات الأسهم أو على العملات الأجنبية^(٨١)، فهي عبارة عن عقود ليست مالا ولا متعلقة بمال، بل هي مجرد أرقام يقع عليها التعاقد، بعيدة عن الأسهم ومن شروط المعقود عليه أن يكون مالا أو من الحقوق المتعلقة بالاموال^(٨٢).

وهذه الأنواع من العقود محرمة شرعا، لأنها إما أن تكون من قبيل بيع الدين بالدين المحرم، أو أنها تدخل في بيع ما لا يملك، كما أنه غالبا ما تنتهي بالتسوية النقدية، فإن كان ذلك مشروطا في العقد كان من القمار المحرم، لأن كل واحد من المتعاقدين دخل في العقد وهو متردد بين الربح والخسارة، وإن لم يكن ذلك مشروطا في العقد، فهو أيضا من المقامرة حيث يدخله الغرر، لأن كل واحد من المتعاقدين يدخل في العقد وليس في نيته التسليم والتسلم، وإنما كل هدفه هو قبض الربح الناتج من فروق الأسعار وهذا لا يحدث إلا بكسب أحدهما وتعرض الآخر للخسارة.

الفقرة الثانية: عقود الاختيارات Option

وهي عقود يترتب عليها حقوقا للمشتري وليس التزاما في بيع أو شراء شيء معين بسعر معين (سعر التعاقد أو الممارسة Exercise Price) خلال فترة زمنية محددة، ويلزم بائعها بيع أو شراء ذلك الشيء بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة الزمنية، مقابل مبلغ

محدد يدفعه مشتري العقد، يسمى بعلاوة الصفقة الشرطية Option Premium^(٨٣). ويتكون عقد الاختيار من العناصر التالية: المشتري (حق البيع أو الشراء) ويسمى حامل الاختيار وهو الذي لا يلتزم بالبيع أو الشراء، وبائع الحق (حق البيع أو الشراء) ويسمى محرر الخيار وهو الذي يلتزم بالبيع والشراء إذا رغب حامل الاختيار في ذلك، وحل الاختيار (الاصل) كالاوراق المالية والسلع والعملات، وسعر الاختيار ويسمى العلاوة أو المكافأة وهو الذي يدفعه مشتري الخيار، وكمية المعقود عليه وكمية الاصل في كل عقد، وسعر التنفيذ وهو السعر المحدد في العقد لتملك الاصل، ومدة الاختيار وتاريخ الاستحقاق^(٨٤).

وتكمن مخاطر استخدام المشتقات المالية والتوسع فيها، إلى تعرض المصارف والمؤسسات المالية للعديد من المخاطر منها، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق مثل: تغير أسعار المشتقات ومخاطر التسوية ومخاطر العمليات الناجمة عن عدم السيطرة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية لعدم قانونية بعض عقود المشتقات المالية. وإذا كانت المخاطر عاملا يلزم الاستثمار عموما، الا انها اعلى ما تكون في المشتقات المالية، وتشأ هذه المخاطرة من حالة عدم التأكد المحيطة بأسعارها، وكونها تعتمد أساسا على التوقعات المستقبلية ومدى تحقق فرص حصولها^(٨٥).

ففي فبراير ٢٠٠٣م، ألقى (وارن بافيت) أحد أغنى أغنياء العالم ومن النجح المستثمرين ورجال الاعمال خطابه السنوي امام الجمعية العمومية لشركة (بير كشايرها ثواي)، وصف فيه المشتقات المالية بأنها:

(قنابل موقوته للمتعاملين بها، وللنظام الاقتصادي... وأضاف: إنها مثل جهنم يسهل الدخول اليها ويكاد يستحيل الخروج منها... وقال: ان الصورة الكلية خطر وتجه نحو الأسوأ... ثم ختم تعليقه بقوله: اننا نعتقد ان المشتقات اسلحة مالية للدمار الشامل)^(٨٦).

هذا وقد أكد خبراء ومتخصصون في الاقتصاد الإسلامي ان المشتقات المالية بصورها الحالية لا تحقق التحوط والامان المنشود، بل تؤدي إلى زيادة المخاطر وتقلبات السوق، لانها تحقق مصلحة أحد الطرفين على حساب الطرف الاخر، كما انها لا تحقق وقاية المال من المخاطر، والواقع الذي نعيشه خير دليل على تحقيق المشتقات للآزمات^(٨٧).

المطلب الخامس

توريق الديون

من الاسباب التي تؤدي إلى تفاقم الازمات العالمية اساءة استخدام عمليات التوريق، (لقد تسببت الازمة المالية العالمية الحالية في توجيه اصابع الاتهام إلى عمليات التوريق أو التسديد، كاحد مسببات الازمة)^(٨٨).

التوريق لغة: مشتق من كلمة (ورق)، بكسر الراء وفتحها، وهي بالكسر تعني: الفضة المضروبة وغير المضروبة، يقال: أ ورق الرجل، أي صار ذا ورق وهي الدراهم^(٨٩)

أما اصطلاحاً: فهو تعريب لمصطلح (Securitization) الذي يعني جعل الدين المؤجل في ذمة الغير في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول اجله، صكوكا قابلة للتداول في سوق ثانوية^(٩٠).

- أو هو اداة قانونية اقتصادية تمويلية حديثة لتنمية الاسواق المالية في الاقتصاد الوضعي^(٩١).

- أو هو اداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بمشدد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كاصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل اوراق مالية، تقليلا للمخاطر، وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك^(٩٢).

- أو هو تحويل الادوات المالية الاستثمارية إلى اوراق مالية، يسهل تداولها بيعا وشراء في سوق الاوراق المالية^(٩٣).

ويظهر التلاعب وسوء استخدام التوريق كما في الحالات الاتية:

١- توريق الديون الرديئة (Sup Primb): حيث يقوم الشخص بالاقتراض لشراء عقار، ثم يقوم برهن هذا العقار للجهة المقرضة كضمان لسداد القرض، فاذا ارتفعت اسعار العقارات نتيجة زيادة الطلب عليها، فانه يقوم بالاقتراض مرة ثانية بضمان نفس العقار، فيصبح العقار في هذه الحالة مستحقا - مرهونا - بقرضين،

وبالتالي عند العجز عن سداد قيمة القرضين، فإن قيمة العقار تصبح غير كافية لسداد قيمة القرضين وما ترتب عليهما من فوائد، من هنا سميت هذه القروض، بقروض الدرجة الثانية، أو القروض الأقل جودة أو القروض الرديئة^(٩٤).

٢- **توريق القروض دون الحدية (Sup - prime Mortgages):** حيث لم تهتم الجهة المانحة للقروض العقارية (مصارف، مؤسسات تمويل) بقدرة الشخص المقترض على السداد من عدمها، فقامت بمنح القروض لاشخاص ليس لديهم دخل ثابت، أو لاشخاص يتمتعون بدخول منخفضة لا تساعدهم على السداد، وفي سبيل تشجيع هذه القروض تعلن شركات التأمين استعدادها لتأمين هذه القروض ضد عدم السداد، بل تقوم هذه الشركات ومعها المصارف بشراء صكوك هذه القروض بعد توريقها، بهدف توظيف الارصدة المالية الكبيرة التي تراكمت عندها، نتيجة العجز في الميزان التجاري^(٩٥).

٣- **توريق القروض المسممة:** حيث تجاهلت الجهات المانحة للقروض العقارية القدرة المالية للمقترض، فقامت بتقديم القروض لأصحاب البطاقات الائتمانية، بدون ان تلزمهم بتقديم ضمانات كأصول رهنية تضمن التزامهم بالسداد، حتى أصبح الشخص الواحد يملك أكثر من بطاقة ائتمانية، بل واعطت القروض لاشخاص لا يتمتعون بدخل في الوقت الحاضر على أمل تسديدها في المستقبل كالقروض الطلابية^(٩٦)، التي يحصل عليها الطلبة على أمل سدادها في المستقبل بعد التخرج وهل من توظيف لهذه المخرجات الهائلة، حتى تستطيع تسديد القروض وفوائدها؟.

من البيان السابق تتضح حقيقة التوريق، التي تعد أكثر الصور المنتشرة في العالم، والتي تجربها المصارف والمؤسسات المالية اليوم، وما تنطوي عليها من آثار سلبية على اقتصادات العالم، ومن مخالفات شرعية، جعلت جمهور العلماء يفتي بعدم جوازها، إلا النزر القليل ممن افتى بجواز بعض جوانبها، وصورته كالتالي: نقل الدين الذي لدى المصرف المقرض إلى شركة التوريق عن طريق حوالة الحق عادة ما يكون باقل من قيمته الاسمية، ثم القيام باصدار اوراق مالية بصورة سندات وطرحها للاكتتاب العام، ثم قيام

الشركة والمصرف معا بمتابعة تحصيل الفوائد من المقترضين وتسليمها إلى حملة السندات، فضلا عن تحصيل اصل القرض، هي الصورة الأكثر شيوعا، وتحمل المحاذير الشرعية، للأسباب التالية:

لأنه يندرج تحت بيع الدين لغير من عليه الدين، كما ان توريق الدين يكون بضمن معجل اقل من القيمة الاصلية للدين، فان كان الثمن المعجل من جنس الدين فانه يكون من قبيل خصم الكمبيالات فانه يدخل في ربا الفضل والنسيئة، وان كان من غير جنسه فانه يدخل في دائرة ربا النسيئة، كما ان عمليات التوريق تدر عائدا عبارة عن فوائد ربوية محرمة، والفقهاء على تحريم الدخول في الاصول التي تستند إلى القروض الربوية (اصدارا أو تداولا أو بيعا)، لان لمحول اليه الدين يدفع أقل ويأخذ أكثر وهذا هو المتحقق في كل من حوالة الحق والتجديد، حيث ان شركة التوريق تدفع مقابل نقل الدين اليها اقل من قيمته، كما انه عند تداول السندات الورقية يختلف ثمنها عن القيمة الاسمية لها^(٩٧).

وقد علل الاقتصاديون المخاطر التي تعتري عملية التوريق على انها نتيجة لتقلب اسعار الفائدة، وكذا لتقلب اسعار الضمانات - الرهون - الناجمة عن عدم الدقة في تقدير قيمتها التي تسمى بمخاطر الضمان، كما ان هناك مخاطر اخرى تعتري عملية التوريق نتيجة الوفاء بالالتزامات قبل الميعاد المحدد مما يؤدي إلى فجوة بين المتحصلات والعائد من الاوراق المالية لنشاط التوريق، ومن المخاطر الأخرى عليها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع والتي تؤثر في السوق وعمليات الاستثمار وبالتالي تتأثر العوائد المتوقعة من عمليات التوريق، وهناك مخاطر تقلب اسعار العملات وهبوط القوة الشرائية للدخل الناتج من الاستثمار نتيجة ارتفاع مستوى الاسعار وتسمى بمخاطر التضخم، ومن المخاطر التي تعتري التوريق افلاس المؤسسات المالية الضامنة وتسمى بالمخاطر المنتظمة، واخيرا من المخاطر التي تعتري عملية التوريق عدم القدرة على التصرف في الورقة المالية بسرعة دون التعرض لانخفاض قيمتها وتسمى بمخاطر السيولة^(٩٨). ان استعراض المخاطر التي تتعرض لها اقتصادات العالم بسبب عملية توريق الديون وما ينتج عنها من ازمات مالية واقتصادية، وكذا المخاطر العديدة على عملية التوريق يؤكد أهمية الابتعاد عن هذه العملية لضمان عدم احداثها للالتزامات المالية وبالتالي الاقتصادية لتصيب بذلك باقي القطاعات

الحوية في معظم بلدان العالم.

المطلب السادس

بيع الرهون

من الأسباب الرئيسية في حدوث الازمات المالية والاقتصادية هي بيع الرهون إلى شركات التوريق، مثال ذلك ازمة الرهن العقاري، التي تسببت في ازمة عقارية في الولايات المتحدة، والتي ظهرت بداياتها مع توسع المصارف في منح القروض العالية المخاطر، ثم امتدت بعد ذلك لتشمل المصارف والاسواق المالية العالمية، حتى اصبحت تهدد الاقتصاد العالمي^(٩٩).

ويطلق على الرهن (Mortgage) في الاصطلاح الاقتصادي عدة مصطلحات منها بيع، واجارة، وبيع اثناء الاجارة، في حين تعني بالانكليزية الرهن المميت (Mort) وتعني الموت، و(gage) وتعني الرهن^(١٠٠). ولعل ابرز مصاديق بيع الرهون التي ادت إلى الازمات المالية والاقتصادية هي ازمة الرهن العقاري الاخيرة، التي ادت إلى ازمة السيولة في الاسواق العالمية، والنظام المصرفي، وسببها عدم تقييم المخاطر الحقيقية لسوق القروض العقارية من الدرجة الثانية (Subprime mortgage market) بالشكل المطلوب، والاستهانة بانعكاساتها تسبب في احداث انهيارات متوالية في اماكن مختلفة، والتي اثرت على الاقتصاد العالمي ككل^(١٠١).

وتتكون عملية الرهن من عدة اركان وهي: المالك، والمشتري، والممول، فاذا كان الرهن عقاريا مثلاً، فيتكون من مالك العقار، ومشتري العقار، والجهة الممولة كأن يكون مصرفاً أو شركة تمويل عقاري بدفع كامل المبلغ اوجزء منه إلى البائع، فيما يعتبر هذا المبلغ قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للجهة الممولة، على ان يسدد المشتري القرض مع الفوائد على اقساط وبآجال طويلة^(١٠٢). ولعل من اهم اسباب ازمة الرهن العقاري التي يمكن تعميمها على بقية اشكال بيع الرهون هي:

١- التوسع في القروض بدون ضمانات كافية، وبمخاطر مرتفعة، حيث اهملت المصارف التحقق من القدرة الائتمانية للمقترضين.

٢- قيام المصارف ببيع القروض إلى شركات التوريق، وقيام هذه الشركات باصدار

سندات بهذه القروض وطرحها للاكتتاب العام، مما أدى إلى تراكم هائل من الديون مرتبطة بعضها ببعض في توازن هش.

٣- ارتفاع اسعار الفائدة أدى إلى التغير في طبيعة السوق، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الاصول المرتهنة، الذي يترتب عليها اللجوء إلى بيع الاصول أو رهنها مقابل قرض جديد بفائدة جديدة، فتصبح الاصول مرهونة بحقوق متعددة.

٤- هذه العملية سوف تدفع بالممولين بحجز تلك الاصول وعرضها للبيع، الذي يؤدي إلى قلة السيولة وبالتالي ضعف قدرة المصارف على التمويل وانخفاض الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وحدوث الكساد بالنهاية وانتقالها بين اقتصادات العالم^(١٠٣).

يتضح مما سبق ان عملية الرهون التي تجريها المصارف التقليدية اليوم، منهي عنه شرعا، لعدة اسباب منها: الاقتراض الذي تم على اساسه الرهن يقوم على فائدة الربوية، وهذه الفائدة بمرور الزمن يتلاعب بها، وخاصة عندما تطول مدة سداد القرض، إذ يتم تحديدها حسب اوضاع السوق المالية، وحسب شروط رغبة الجهة المقرضة، مما يعطيها حقية التلاعب بالفائدة دون الرجوع إلى المقترضين.

ان تصرف الراهن بالاصول المرتهنة بالبيع أو الرهن مرة اخرى لشخص اخر، يدخل ضمن عمليات التوريق، التي تم الحديث عنها، وهي غير جائزة شرعا، الا إذا اذن له المرتهن في ذلك، فان تصرفه موقوف على اجازة المرتهن، حتى لا يزاحم المرتهن في حقه، لان الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة، وكذا إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنا لا يجوز التصرف فيه، فاذا اذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن سقط حقه في الرهن وبالتالي يكون القرض خاليا من الرهن، هذا بالإضافة إلى ان الرهن الثاني يكون مقابل قرض جديد بفائدة جديدة^(١٠٤)، وهناك اسبابا أخرى يمكن اجمالها بما يلي:

كغياب مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية ونقص الرقابة أو انعدامها على هذه المؤسسات مما جعل التوسع في الاقتراض UBD يصل بالاقتراض لأكثر من حوالي ٦٠ ضعفا

من حجم رأسماله كما حصل في مؤسستي الرهن العقاري Fanniemac , Freddiemac اللتان كانتا تضمنان قروض بقيمة حوالي ٥,٢ ترليون دولار^(١٠٥)، وقصور المؤسسات المالية والنقدية كمؤسسة IMF المسؤولة عن ادارة ومتابعة نظام النقد العالمي والتي تعد من اكثر المؤسسات متعددة الاطراف والتي تعمل داخل حدود دول الاعضاء واكثر تأثيرا كونها تشكل من مجموعة من اعضاء ينتسبون إلى ١٨٥ دولة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ والتي تشكل اكبر تجمعاً اقتصادياً من خلال موظفيها الدوليين الحائزين على درجات عالية من الكفاءة والخبرة والتي تعد توصياتهم لها الاثر في الاقتصاد العالمي، وكذا سوء الادارة المالية والسعي وراء تحقيق الربح السريع، وتخطي القواعد والتشريعات وانعدام الرقابة على المؤسسات الوسيطة، وتزايد التعامل خارج الاسواق المنظمة، والتلاعب في البيانات المالية للشركات الكبرى والتحايل باخفاء الايرادات كما فعلت شركة زيروكس لاجهزة التصوير باخفاء ٦ مليار دولار، أو اخفاء نفقات معينة كما فعلت شركة وولد كوم التي اخفت نفقات بحوالي ٣,٨ مليار دولار^(١٠٦)، وغيرها من الاسباب التي شخصها رواد الفكر الرأسمالي. بعد تشخيص اهم الاسباب الموجبة لعمل الازمات المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي وفق الرؤية الإسلامية والتي يؤيدها الواقع الملموس، لا يسعنا الا نذكر اهم الأمور التي ينبغي مراعاتها وذلك لعدم تكرار هذه الازمات.

المبحث الثالث

المعالجة الإسلامية لالزامات المالية والاقتصادية وايجاد البديل

لقد مر بنا في المبحثين السابقين آثار الازمات على النظام الاقتصادي العالمي، وأسباب ذلك وبيننا الاسباب الرئيسية لها من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي، والتي يؤيدها الواقع المعاش ونظرة كبار كتاب الرأسمالية، لمخالفتها للفطرة السليمة، واتسامها بالجشع والربح السريع على حساب المشاركة وتحمل المخاطر، وقيامها بالعمليات والمشتقات المالية الوهمية، ولكي تكتمل الصورة يرى البحث ضرورة الخوض بدراسة الاجراءات والأمور اللازمة لعلاج الازمات، كما تتبناها النظرة الإسلامية والسياسات الاقتصادية المتبعة على أثر هذه الازمات، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

إجراءات الدول للخروج من الازمة

بغية التخلص السريع من الآثار التي خلفتها هذه الازمات ووقف الانهيار، وتحجيم هذه الآثار، والتخفيف من آثارها التي قد يراها البعض علاجاً للازمة، والتي هي حلاً مؤقتاً لها ليس إلا، فقد مارست الدول العديد من الاجراءات هي:

الفقرة الأولى: الاجراءات الفردية:

على المستوى الفردي قامت بعض الدول باتخاذ اجراءات وحلول فردية محاولة منها للخروج من الازمة والتخفيف من تداعياتها.

١- في الولايات المتحدة قام الاحتياطي الفدرالي بتخفيض سعر الفائدة اكثر من مرة في فترة زمنية قصيرة لتنشيط حركة السوق، والاعلان عن خطة طوارئ - خطة انقاذ - حوالي ٧٠٠ مليار دولار، واجراء تخفيضات ضريبية والانفاق الحكومي بمبلغ ٧٨٧ مليار دولار لتحفيز الاقتصاد وانتشاله من الركود، والاعلان عن خطة لشراء الديون قصيرة الاجل بلغت ٢٥٠ مليار دولار لانقاذ ٢٠ مصرفاً امريكياً.

٢- تعهدت الدول الاوربية بتقديم حوالي ١,٧ تريليون يورو أي ما يعادل ٢,٣ تريليون دولار، وذلك لمساعدة المصارف بتخطي ازمته، كما قامت روسيا بسحب حوالي ٢٣ مليار دولار من احتياطياتها في شهرين فقط لمواجهة الازمة وتأمين عدد من المصارف لديها.

٣- اما بقية دول العالم فقد اتخذت اجراءات متقاربة لما اتخذته الدول المتقدمة، وهي بمجموعها تتناول تحفيز الاقتصاد كتخفيض سعر الفائدة، وتخفيض سعر الصرف، وزيادة الانفاق على المشروعات البنية التحتية، ومنح بعض الاعفاءات الضريبية، ودعم المشروعات الصغيرة، وزيادة الانفاق على شبكات الضمان الاجتماعي، كما قامت بضمان الودائع المصرفية، وتطوير التشريعات الاقتصادية كاعادة رسملة المصارف واحكام الرقابة على القطاع المصرفي، وفرض القيود على انتقال الاموال عبر الحدود، والحد من الاستهلاك الترفي من المواد الكمالية لزيادة الادخار

وتوظيفه للاستثمار في مشاريع انتاجية توفر فرصا للعمل^(١٠٧).

الفقرة الثانية: الاجراءات الجماعية:

على المستوى الجماعي فقد عقدت المؤتمرات والندوات، للخروج من الازمة المالية والاقتصادية:

١- فقد عقدت الدول الصناعية السبع في واشنطن في العاشر من اكتوبر ٢٠٠٨م، وتم الاتفاق بين وزراء مالية ورؤساء البنوك المركزية هذه الدول، وتم الاتفاق بينهم على اتخاذ الاجراءات لتحرير الاسواق النقدية، وتوفير السيولة اللازمة للمصارف والمؤسسات المالية، واستخدام كل الادوات المتوفرة لدعمها والتدخل لمنع افلاسها، والعمل على تمكينها في حالة الطوارئ من جمع رؤوس الاموال من المصادر العامة والخاصة على حد سواء وبمبالغ كافية لاعادة الثقة لقطاع التأمين، وضمان الودائع بما يوفر الثقة لصغار المودعين، والعمل بمبدأ الشفافية ونشر المعلومات الدقيقة حول الاصول المالية واجراء عملية تقييم الاصول^(١٠٨).

٢- اما دول مجموعة العشرين فقد عقدت قمتها في ١٢ من اكتوبر ٢٠٠٨م، التي تضم الدول الصناعية السبع الكبرى بالاضافة إلى دول أخرى، وتعهدت هذه الدول في بيانها الختامي على ضرورة استعمال جميع الوسائل المالية والاقتصادية لتأمين استقرار الاسواق المالية الدولية.

٣- قمة الاتحاد الاوربي السابعة والعشرين التي عقدت في ١٦ من اكتوبر ٢٠٠٨م في بروكسل، التي اكدت على وضع خطة اوربية مشتركة لمكافحة الازمة المالية، وعلى ضرورة العمل على اجراء قمة اقتصادية دولية لاصلاح النظام المالي العالمي^(١٠٩).

وهكذا توالى القمم والاجتماعات الوزارية، كبيان الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز، الذين عبروا عن قلقهم العميق على بلدانهم النامية التي تضررت اكثر من الدول الصناعية نفسها من جراء الازمة المالية، التي نشأت نتيجة الاختلالات الهيكلية وعيوب النظام الاقتصادي الدولي السائد الذي اثبت فشله واجحافه وعدم تكافؤه وعجزه، وحثوا على بناء هيكل مالي جديد، لا يكون بأي حال من الاحوال على حساب الدول النامية^(١١٠).

أما على مستوى الدول العربية فقد عقدت قمة الكويت الاقتصادية والتنمية والاجتماعية العربية في ١٩ يناير ٢٠٠٩م، التي اكدت على مساندة المؤسسات المالية وتعزيز الرقابة والاشراف عليها وتعزيز دورها وتطوير مواردها، ومشاركة الدول العربية في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي، وزيادة التنسيق بين البنوك المركزية العربية، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وزيادة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتوفير المناخ الملائم والحماية لها وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع، كما اكدت على توفير البيانات والمؤشرات الاحصائية الدقيقة الضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات في مجالات التنمية، اضافة إلى مجموعة قرارات تتعلق بالقطاع الخاص والتنمية البشرية والحد من البطالة والتعليم والاسكان والتنمية الزراعية والامن الغذائي والتنمية الصناعية وتجارة الخدمات والاتصالات وتقنية المعلومات والسياحة والطاقة والنقل والعلاقات العربية الدولية والبناء المؤسسي للدول العربية^(١١١).

يلاحظ مما سبق ان جميع الاجراءات الفردية منها أو الجماعية لجميع الدول اعتمدت في مواجهة الازمة على حلول آنية وترقيعية، إذ تبنت تخفيض سعر الفائدة، وضح السيولة المالية في المصارف لانعاش السوق وشراء الاصول وضمان الودائع، واعادة شراء شهادات الايداع والاسهم المحلية وخفض معدل الاحتياطي الالزامي^(١١٢)، فكل هذه الاجراءات لم تكن تعالج الازمة من جذورها، بل هي محاولة للتخفيف من حدتها ووقف الانهيارات، دون النظر في ايجاد الحلول التي تحول دون تكرارها، إذ ان خطط الانقاذ هذه اشبه بمن يطفئ حريقاً هائلاً بجردل ماء^(١١٣)، الامر الذي يتطلب وضع الحلول العلمية والعملية العميقة الجذرية، التي تعالج الاسباب الحقيقية للازمة، ووضع الاستراتيجيات الحقيقية لايجاد التوازن في الانشطة المالية والاقتصادية على المدى القريب والبعيد، فخلاصة القول نحن بحاجة إلى حل عالمي جذري، تعاد فيه هندسة النظام المالي العالمي على اسس جديدة، ولعل افضل ما وصف خطط النظام العالمي للخروج من الازمة ما قاله رئيس وزراء التشيك (ميرك توبولانيك): (ان الولايات المتحدة ليست على المسار الصحيح بخطتها الباهظة التي ستنفق خلالها تريليونات من الدولارات والهادفة إلى النهوض باكبر الاقتصاديات العالمية..... كل هذه الخطوات في الجمع بينها واستمرارها هي طريق إلى الجحيم، نحن بحاجة إلى قراءة كتب التاريخ)^(١١٤)، واجمل تعليق وجدته حول المعالجات المالية للنظام

الراسمالي هو: (ان بعض الحلول تنقض بعض مبادئ الراسمالية، فضخ المليارات للسوق انهار اول مبدأ من مبادئ الراسمالية وهو عدم تدخل الدولة في السوق، كما ان اندماج الشركات الكبيرة دفعا للاحتكار، محاولة النجاة بنفسها، وبهذا ايضا انهار مبدأ اخر للراسمالية وهو الاحتكار، واخيرا دعواتهم إلى استخدام ادوات بنكية إسلامية... قد تنقذهم مما هم فيه)^(١١٥) وهذا ايضا انهزام اخر للفكر الراسمالي. ان هذه الحلول المسكنة هي عبارة عن اجراءات مؤقتة، الهدف منها اعادة الثقة لدى الجمهور وتوسيع دائرة الاتفاق الاستهلاكي، حتى لا يدخل الاقتصاد في دائرة الركود، وان ضخ السولة المالية يعد مشكلة لان طبع النقود يعني زيادة التضخم وفقدان المجتمع القيمة الحقيقية لثرواته، لانخفاض القوة الشرائية لنقوده^(١١٦)، والانكى من ذلك هو مكافأة المفسدين الذين تسببوا في الازمة من خلال المضاربة بالمشتقات، فقد ذهبت معظم الاموال إلى اصحاب الشركات والمصارف الفلسة، ولم توجه إلى اصحاب المساكن الذين عجزوا عن السداد بسبب الازمة^(١١٧)، يقول الخبير الاقتصادي (توبي بيرش):

(ان برامج الانقاذ بتخصيص مبالغ مالية لانقاذ المؤسسات المتعثرة من الانهيار لن تؤدي الا إلى ذهاب المستهلكين بالديون لعقود عديدة قادمة)^(١١٨).

نخلص من ذلك كله ان معظم الحلول والاجراءات التي اتخذتها الدول القائمة على الفكر الراسمالي ما هي الا اجراءات وقتية وحلول تتسم بالقصور ومحاولة منها لمنع الانهيار، دون النظر إلى الاسباب الحقيقية وايجاد الحلول النهائية، والبحث عن النظام الاقتصادي البديل، وهذه المسؤولية يتحملها المسلمون قبل غيرهم، لانها لم تلق العناية اللازمة من الدول الإسلامية ومفكرها بالحجم الذي يبرز الفكر الإسلامي كبديل منافس لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. فما هو البديل الإسلامي القادر على حل الازمة المالية والاقتصادية حلا جذريا، هذا ما سيتبين لنا في المطلب التالي من البحث.

المطلب الثاني

قابلية الفكر الاقتصادي الإسلامي على علاج الازمات المالية والاقتصادية

نحاول في هذا المطلب جاهدين اثبات قابلية الفكر الإسلامي على ايجاد الحل الجذري لمشاكل العالم الاقتصادية التي خلفتها الانظمة الاقتصادية المتعثرة كالنظام القطاعي

والاشتراكي والراسمالي، بايجاد البديل الإسلامي الذي يكون عوناً للبشرية للتخلص من
الأمها، من خلال طرح الاسئلة المحورية التالية:

هل ما زالت الدول الراسمالية تعتقد بصلاحيه الفكر الاقتصادي الراسمالي أم لا؟
واذا ما كان الجواب على السؤال الأول بالنفي، فهل قامت هذه الدول بالبحث عن
البديل؟

وهل يستطيع الفكر الاقتصادي الإسلامي ان يقدم البديل الامثل؟

وما هي مواصفات هذا البديل، والبدايل الواقعية والمعالجات التي يطرحها؟

الفقرة الأولى: الرأسمالية تبحث عن البديل:

للاجابة عن الاسئلة الآتية، والتي لاتنفك عن بعضها، نورد بعضاً من اقوال كتابهم،
بعد ان فشل النظام الراسمالي ومن قبله النظام الاشتراكي في تحقيق الاستقرار المالي
وحماية الاقتصاد من الازمات التي اصبحت امراً مألوفاً لديهم، وذلك باعتراف كبار كتاب
الراسمالية وهي:

١- لقد جاء في صحيفة ((Lejournal Des Fienance الفرنسية في مقال لرئيس تحريرها
(Roland Lagseen) تحت عنوان: هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة
الإسلامية في وول ستريت؟، جاء فيه (إذا كان قادتنا حقاً يسعون إلى الحد من
المضاربة المالية التي تسببت في الازمة، فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ
الشريعة الإسلامية)^(١١٩).

٢- وجاء في مجلة (Challenger)، وهي من اكبر الصحف الاقتصادية في اوربا في مقال
لرئيس تحريرها (Beaufils Vincent)، تحت عنوان: البابا أو القران، قال فيه:
(اظن اننا بحاجة اكثر في هذه الازمة إلى قراءة القران، لفهم ما يحدث بيننا
وبمصارفنا، لانه لو حاول القائمون على مصارفنا باحترام ما ورد في القران من
احكام وتعاليم وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وازمات، وما وصل بنا
الحال إلى هذا الوضع المزري، لان النقود لا تلد نقوداً)^(١٢٠).

٣- وجاء في صحيفة الفاتيكان الرسمية: المعروفة باسم (اوسيرفاتور رومانو) في مقال كتبه الكاتبة (لوريتا نابوليوني)، وهي اقتصادية إيطالية، والكاتبة (كلوديا سيجري) وهي محللة استراتيجية لاستثمارات الدخل الثابت في البنك الاستثماري الإيطالي (اباكس بانك) نشر فيها دعوة المصارف في مختلف أنحاء العالم إلى تبني المصرفية الإسلامية، لاستعادة الثقة بالاقتصاد العالمي، وجاء فيه: (المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية ربما تعمق العلاقة بين البنوك وعملائها وتجعلها أقرب إلى الروح الحقيقية التي ينبغي أن تكون شعار كل خدمة مالية)^(١٢١).

٤- أيضا جاء في قول آخر للباحثة الاقتصادية (لوريتا نابوليوني): (إن التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تخطيط القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني - وأوضحت - أن البنوك الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة، فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة)^(١٢٢).

٥- وجاء في صحيفة (نيكاي شيمبون) اليابانية الاقتصادية: (إن مصرف ميزوهو وهو وحدة تابعة لثاني أكبر بنك ياباني بدأ في تطبيق النظام المالي الإسلامي، وذلك بقيامه بتمويل قرض بقيمة ٤٢٠ مليار ين ياباني، أي حوالي ٣,٨٥ مليار دولار، وذلك لصالح مشروع وطني سعودي لتعدين وتكرير خام الفوسفات.... إن مصرف ميزوهو سيقدم القرض للمشروع السعودي بالتعاون مع ٢٠ مؤسسة مالية من جميع أنحاء العالم - وأضافت - أن هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها المصرف الياباني بإدارة عملية تمويل مشروع إسلامي رئيسي إلى جانب المصرف السعودي الفرنسي، ومصرف الرياض، ومصرف الراجحي، وهي ممارسة بدأت في الانتشار في جميع أنحاء العالم، - وأوضحت الصحيفة - أن النظام المالي الإسلامي وسيلة لأجراء المعاملات المالية، وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفوائد الربوية، إذ يقوم القرض الجديد على أساس مبدأ إسلامي يعرف باسم الاجارة، إذ يقوم فيه المقرض بشراء الآلات وغيرها من المواد، ثم يؤجرها على الزبون، لقاء

مبلغ أو رسم معين بدلا من اقراض الزبون المال، لشراء المعدات وفرض فائدة ربوية تحرمها الشريعة الإسلامية^(١٢٣).

٦- اعتراف خبراء بالشئون الاقتصادية، ان الازمة المالية العالمية الحالية، والنابعة من السياسات المصرفية غير المسؤولة، قد لفتت الانتباه إلى الاقتصاد وعمليات التمويل الإسلامية، وهو ما تجلّى في طرح الجامعات الغربية مواد تدرس هذا النوع من الاقتصاد، بعد التزايد الكبير في الطلب عليها، مشيدين بتجربة دول الخليج في هذا الصدد^(١٢٤)، كما أكد مجموعة من الخبراء ان العاصمة البريطانية لندن باتت تصدر العواصم الغربية على صعيد اعتماد الاعمال المصرفية والتجارية الإسلامية وترويجها، والتي تبلغ اصولها في بريطانيا نحو ٢٢ مليار دولار، علما ان حجم القطاع يتمتع بنمو سريع بلغ ٥٣١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م على صعيد العالم، وتضم لندن حاليا ٢٣ مصرفا تعتمد التعاملات الإسلامية، إلى جانب مؤسسات قانونية تؤمن عمليات مالية إسلامية، وتؤمن مصارف اخرى ايضا، كخدمات إسلامية للمسلمين الذين يزيد عددهم في بريطانيا على ثلاثة ملايين شخص^(١٢٥).

٧- جاء على لسان وزير الخزانة البريطاني (اليسستير دار لينغ): (لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية)^(١٢٦)، وقد اصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية - وهي اعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك - قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الاسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية^(١٢٧).

وقديما تطرق (موريس آليه) وهو اقتصادي فرنسي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، إلى الازمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، واقترح للخروج من الازمة واعادة التوازن شرطين هما: تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪ وهو ما يتطابق تماما مع ما قرره الشريعة من الغاء الربا ونسبة الزكاة تقريبا في النظام الإسلامي^(١٢٨)، فالنظام المالي الإسلامي قد جذب انتباه المستثمرين والمصرفيين والخبراء في انحاء العالم بدليل حرص عدد كبير من كبرى المصارف الاجنبية، مثل المصرف الامريكي (سيتي غروب)، المصرف البريطاني (اتش اس بي سي)، والمصرف

الالاماني (دويتش بنك)، على انشاء فروع لهم تتعامل بنظام الشريعة الإسلامية، مع وجود ما يقدر بنحو ٣٠٠ مصرف ومؤسسة إسلامية في العالم^(١٢٩).

الفقرة الثانية: مميزات النظام البديل:

ان المتفحص لكل ما تقدم من اقوال كتاب الراسمالية، وغيرها من اقوال مرت بنا في ثنايا البحث، وما سنتناوله في ختام البحث، يرى بعين الحقيقة، الاجابة على كل الاسئلة التي تم طرحها، بان الفكر الراسمالي يعاني من الاحتضار بكل معنى الكلمة، إذ ان مناداتهم بالعمل وفق ضوابط المصرفية الإسلامية، يعني ان بضاعتهم لم تعد تغني عن شيء، وهو سعي خفي للبحث عن البديل الذي تفرضه الحتمية التاريخية، بعد ان جربت حظها العاثر في العديد من الانظمة المالية والفلسفات الاقتصادية، وستطرق هنا لاهم جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي، لعل القارئ على النظام الاقتصادي في الدول الإسلامية، يبادروا بترجمتها إلى برنامج عمل، تستفيد منها البشرية في اصلاح مسيرة الانظمة الاقتصادية القائمة، ولعل من ابرز مميزات البديل المالي الاقتصادي الإسلامي الذي يعتقد البحث بصحة يمكن اجمالها بالمبادئ العشرة التالية:

١- انه نظام يقوم على مبدأ الاستخلاف في المال، وهو ان المال لله ولا يملك البشر الا حق الانتفاع به، ويعد المال وسيلة وليس غاية.

٢- انه نظام يقوم على استبعاد فكرة الفائدة والتعامل بها، فهو يحرم الربا في جميع التعاملات.

٣- انه نظام يقوم على الاستثمار في المجالات الحلال، وذلك انطلاقاً من قاعدة الحلال والحرام في الإسلام، مما يترتب عليه:-

(أ) القيام بالاستثمار في الحاجات التي تشبع رغبات واحتياجات الإنسان المسلم.

(ب) حصر العمليات الانتاجية السلعية والخدمية في دائرة الحلال.

(ج) مراعاة حاجة المجتمع والشعب ككل في العملية الانتاجية قبل حاجة الفرد، أي المصلحة العامة قبل المصلحة الفردية، فهو يوازن بين حاجة الفرد والمجتمع.

٤- انه نظام يراعي الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يهتم بالجانب الروحي والمادي لدى الإنسان من خلال ربط الاقتصاد بالاخلاق.

٥- انه نظام يقوم على تحريم الاحتكار والقضاء عليه ويعاقب المحتكرين.

٦- انه نظام يقوم على القيم والمثل والاخلاق، مثل الامانة والمصدقية والشفافية.

٧- انه نظام يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للاموال والموجودات في ضوء الضوابط الشرعية.

٨- انه نظام يقوم على الاعتدال والتوسط في الانفاق، ويحرم الاسراف والتبذير.

٩- انه نظام يقوم على تحريم الاكتناز، ويعد حبس المال جريمة تستوجب العقوبة، ويحث على توجيه المال للاستثمار والانتاج.

١٠- انه نظام يقوم على الواقعية، فهو يستهدف الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها وخصائصها العامة^(١٣٠).

لعل هذه اهم الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الإسلامي البديل، التي دعى اليها الواقع العملي للحياة الاقتصادية في العالم، والتي لا تنفك عن مناداتنا بترك الاسباب التي تؤدي للازمات المالية والاقتصادية التي مرت في المبحث الثاني.

الفقرة الثالثة: البدائل الشرعية للنظام المالي والاقتصادي القائم ولوازمها:

وفي النهاية يرى البحث ضرورة وضع البدائل الواقعية والشرعية، والتي ينبغي التعامل بها نيابة عن الادوات المالية التقليدية، كصمام امان من الوقوع في مزالق الازمات، التي تتكرر بين الحين والآخر، ولضمان نجاح العمل بهذه البدائل وتغيير الواقع الاقتصادي ومنع تكرار الازمات المالية والاقتصادية، هناك مجموعة من الأمور التي ينبغي الاخذ بها لتوفير البيئة الملائمة لنجاح عمل البدائل وتطوير الواقع الاقتصادي العالمي والإنساني، لان الامر بالشيء يقتضي الاخذ بلوازمه، لينتج لدينا برنامجا متكاملا قدر الامكان، ومن هذه البدائل الشرعية التي طورها علماء الشريعة والهندسة المالية الإسلامية ولوازمها، هي الاخذ بالمباديء التالية:

١- وقف العمل بنظام الفائدة واستبعاد العمل به، الذي بات علامة سيئة الصيت
باعتراف رواد الفكر الراسمالي، وتصحيح المعاملات الربوية، وارجاع الاموال
المقتضة دون اعطاء الفائدة امثالا لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَإِن بُئِيتُمْ فَلَكُمْ مِرْءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (١٣١).

٢- قيام الحكومات الإسلامية بتغيير الانظمة والقوانين، التي تتعارض مع الثوابت
الشرعية، وبما يخدم الفكر الاقتصادي الإسلامي، لتهيئة الجو العام والخاص،
وتوفير الارضية المناسبة نحو التوجه إلى العمل بالفكر اللاربوي، من اجل تقديم
نموذجا يحتذى به لبقية الدول.

فبدون الاخذ بهذين المبدأين، يبقى العمل بالبدائل الشرعية ناقصا مخفوا بالمخاطر،
والان طرح البدائل الشرعية التي تمنع حدوث الازمات وهي:

٣- العمل بالصكوك الإسلامية والاحكام التي تحكمها، وذلك بان يمثل الصك حصة
شائعة في المشروع وقابلة للتداول، وغيرها من الاحكام التي تذكر في محلها، والغاية
منها توفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الحقيقية التي تعزف عن الاستثمار في
المشاريع الربوية أو المشتقات المالية المحرمة، ناهيك عن نشرها للوعي الادخاري
وبالتالي زيادة الوعي الاستثماري، والتي تساعد في تنشيط عجلة التنمية وزيادة
ارباح المستثمرين، وتعد وسيلة شرعية وبديلا ناجحا عن شهادات الاستثمار
والسندات، كما انها تساعد في ادارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك
لقدرتها على تحويل الاصول المدارة إلى سيولة، وفي ذات الوقت تعتبر الصكوك
الإسلامية منخفضة المخاطر وتقي السوق من التقلبات، لتفهمها العميق
للمخاطر، لانها قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي فهي مفيدة
للمستثمرين الذين يرغبون في الحصول على دخل منتظم مع انخفاض المخاطر،
وتساعد الصكوك الإسلامية على التخفيف من الآثار التضخمية، باعتبارها توفيراً
وتمويلاً مستقراً وحقيقياً للدولة ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الاقتصادية،

وتساعد أيضا في استقطاب الاموال الموجودة خارج القطاع المصرفي القادرة على تطوير اسواق المال المحلية والعالمية من خلال ايجاد اوراق مالية إسلامية بديلة للاوراق التقليدية، كما توفر حولا مبتكرة لاشكالات تمويلية، تمكن مصدريها من الحصول على التمويل دون اللجوء إلى النظام المصرفي، الذي من الصعب حلها بالادوات التقليدية، والتي اثبتت الوقائع انها سببا مهما من اسباب الازمات المالية والاقتصادية^(١٣٢).

هذا وتختلف الصكوك الإسلامية عن المشتقات المالية إذ انها تقوم على اصول موجودة فعلا لا على الديون والرهنات، كما انها تمثل حصصا شائعة في العين، بينما يمثل الصك التقليدي قرضا في ذمة المصدر^(١٣٣)، وجدير بالذكر ان ما يشهده الاقتصاد العالمي من انتهاكات وركود ومخاوف في بلدان العالم، جعلت منهم التفكير جديا بهذا البديل الإسلامي - الصكوك الإسلامية - فنجد انتعاشا وارتفاع معدلات حجم اصدارها وانتشارها، حيث كان نصيب الدول الإسلامية التي اصدرتها اقل بكثير من الدول الاجنبية (في الوقت الذي يشهد فيه التمويل القديم ازمة عvisية، فان الخدمات المالية الإسلامية القائمة على مبدأ التمويل المدعم بالاصول وليس الديون، توفر بديلا حيويا للتعاملات في اسواق المال العالمية مثل لندن التي تم تصنيفها في المرتبة الثانية بعد دبي من حيث عدد الصكوك المدرجة، وقد توقع - توبي بيرش - الخبير الاقتصادي البريطاني الذي تنبأ بالازمة المالية العالمية قبل حدوثها في كتابه الشهير - الانهيار النهائي - ان التمويل الإسلامي سيعيد الاستقرار للنظام المالي العالمي وان المصرفية الإسلامية ستسيطر على النظام المالي العالمي^(١٣٤).

وتتنوع الصكوك الإسلامية بتنوع الغرض منها، لتشمل كل مرافق الحياة الاقتصادية، وذلك لقابلية الفكر الاقتصادي الإسلامي على المرونة والاستجابة لمتطلبات الحياة، فنجد صكوك المضاربة وصكوك المشاركة التي تشمل كل المشاريع الاستثمارية، كما انها بديل قوي عن السندات الحكومية الربوية التي توفر تمويلا شرعيا بدلا عن القروض، وهناك صكوك السلم التي تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لانها موصوفة في الذمة - لا تزال في ذمة البائع - فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق^(١٣٥)، حيث يلبي المشتري حاجة البائع من

التمويل - رأس المال العامل- يستعين به في تمويل نشاطه الاقتصادي مقابل تحقيق رغبة المشتري بالحصول بضاعة محددة الكمية والوصف والوقت بثمن ارخص عادة بسبب تسليف ثمنها، وهذا النوع يمكن استخدامه ايضا كبديل شرعي لتطوير الادوات المالية ذات الجودة العالية للسوق البينية من المصارف والشركات والمؤسسات المالية، وبهذا تساعد في انشاء الاسواق المالية والنقدية العالمية لتوفيرها السيولة الشرعية ان صح التعبير، وهناك صكوك الاستصناع التي تشمل كل مناحي الحياة، مثال ذلك ما قامت به صكوك الدرة في البحرين بتمويل الاستصلاح والبنية التحتية لانشاء اكبر مدينة سكنية وترفيهية على الطراز العالمي بكلفة بليون دولار^(١٣٦)، كما يمكن استخدام هذه الصكوك في الاجارة والاستعانة بها من قبل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة مثل سندات الدين، وهي عبارة عن وثائق (بان تكون ذات قيم متساوية تمثل ملكية اعيان مؤجرة يتم اصدارها على صيغة عقد الاجارة تمثل حصة في اصول حكومية مؤجرة متفق عليها مسبقا بين الاطراف المختلفة والمحددة في نشرة الاصدار)^(١٣٧)، والمثال التطبيقي لصكوك الاجارة ما قامت به دار الاركان للتطوير العقاري من ادراجه في سوق البحرين للاوراق المالية بقيمة مليار دولار^(١٣٨)، وهكذا تتعد الصكوك الإسلامية لتشمل المراجعة وهي (وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحامل الصكوك)^(١٣٩)، مثال ما قامت به شركة دار الاستثمار الكويتية، التي اصدرت صكوك مراجعة مدتها خمس سنوات بقيمة ١٥٠ مليون دولار، بالاشتراك مع بنك (يونيكورن للاستثمار) وبنك (ويست إل. بي جي) فرع لندن في ادارة الاصدار^(١٤٠). وهكذا تتعدد صيغ الصكوك الإسلامية أو التوريق الشرعي - التصكيك الشرعي - بتعدد الاغراض لتشمل الصكوك الزراعية والمساقاة والخدمية وغيرها الكثير، التي يمكن الاستفادة منها في العمليات التمويلية المتطورة وتطوير الاسواق المالية وحمايتها من الازمات المالية والاقتصادية التي تصيب النظام الراسمالي الذي يقوم على الحرية المطلقة والغير منضبطة على النقيض من الصكوك الشرعية التي تعتمد ادوات مالية تحقق مصالح جميع الاطراف، وليس مصلحة طرف على حساب طرف.

٤- ضبط عمليات التوريق التي تجري في السوق المالية العالمية، وذلك عن طريق جعلها تقوم على اصول عينية وليس على اساس الديون، وهذا الامر يتم في السوق المالية

الإسلامية في صورة صكوك، اما الديون فيمكن توريقها عند الانشاء ولا يمكن ان تتداول بصورة منضبطة فيما بعد، وقد مر بنا الحلول البديلة عند التحدث عن التوريق والتصكيك.

٥- تعديل صيغة التمويل العقاري التي ادت إلى الازمة المالية الاخيرة بسبب الرهون العقارية، وجعله باحدى الصيغ الإسلامية، كاسلوب المشاركة التأجيرية، كأن يشترك العميل والمؤسسة المالية في شراء العقار، ثم تؤجر المؤسسة المالية حصتها للعميل، وفي نفس الوقت تبيع له كل سنة جزءا من حصتها حتى ينتهي العقد بتمليك العميل للعقار، وهذا الاسلوب يطبق في امريكا بنجاح، ليس فقط من قبل المؤسسات المالية العاملة في امريكا، وانما بواسطة مؤسسات مالية اخرى مثل بنك (ديفون) الامريكى^(١٤١). وللخروج من هذه الازمة التي تخلق راحة المواطن بالحصول على مسكن ملائم، باعتباره من الحاجات الاساسية في الحياة، لا تستقيم بدونه، بالاستعانة بعقود الاستصناع والتمليك في نهاية مدة التقسيط أو عقود بيع السلم المشار اليه انفا.

٦- البديل عن التعامل بالعقود المستقبلية والاختيارية، المحرمة شرعا كما مر بنا، هو بيع السلم أو البيع بالتقسيط أو الاستصناع أو خيار الشرط (الشرط الفاسخ) أو بيع العربون أو جعل الاختيار بدون مقابل، فمن البدائل الشرعية للعمليات المستقبلية هو إما تعجيل المبيع وتأجيل الثمن وهو البيع بالأجل - التقسيط - الذي يحقق غرض المشتري بالحصول على السلعة والتزامه بثمنها في ذمته، مستفيدا من ذلك التأجيل، وحق البائع في زيادة الثمن عن البيع الحال، نظير ما فاتته التقلب المؤدي لزيادة أرباحه، وذلك بقبض الثمن في الحال ووضعه في سلع اخرى^(١٤٢)، وإما تأجيل المبيع وتعجيل الثمن وهو أسلوب السلم، الذي يحقق تملك البائع للثمن وانتفاعه به، وحصول المشتري لاحقا على السلعة بثمن ارخص من السوق^(١٤٣)، وغيرها من العقود الشرعية كالتأمين والالتزام والكفالة والحقوق المعنوية التي يمكن ان تحل محل عقود الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية.

٧- وقف التعامل بالمؤشرات الحالية وتطبيق البدائل الشرعية، لان المتفحص لها يجد

انها لونا من ألوان القمار، والبديل الإسلامي عنها هو إيجاد مؤشرات جديدة تخدم رغبة المستثمرين بتكوين محافظ مالية تتمتع بالسيولة ومقاومة الركود والحماية من التضخم، ويخدم القطاعات المالية الإسلامية في السوق في ذات الوقت^(١٤٤).

٨- تحقيق الاستقرار المالي والرجوع إلى القاعدة الذهبية لتجنب تكرار الازمات المالية. ونعني بذلك العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب جميع التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد^(١٤٥). فلكي يتجنب العالم وقوع الازمات المالية والاقتصادية، عليه ان يسعى جاهدا في تحقيق الاستقرار المالي حتى تستقر الاسواق، وبالتالي ينعم الاقتصاد بالاستقرار، حيث ان عدم الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ويهدد بحدوث ازمات مالية واقتصادية على غرار الازمة الراهنة. ولكي يتحقق ذلك لابد من الرجوع إلى القاعدة الذهبية، سواء عن طريق التعامل المباشر بالذهب و الفضة ام عن طريق التعامل باوراق نائبة عنهما مغطاة غطاء كاملا بالذهب و الفضة، مع قابليتها للتحويل إلى ذهب أو فضة عند الطلب دون قيد أو شروط، فبذلك يكون للنقد قيمة ذاتية ثابتة ولا يتحكم نقد أي دولة في الدول الأخرى، وبذلك يتحقق الاستقرار والثبات للقوة الشرائية للعملة، فلا يكون هناك مجال لحدوث ازمات مالية أو مشاكل اقتصادية، وبدون ذلك لن يتحقق الاستقرار المالي، ويظل الاقتصاد العالمي مهددا بالازمات والانهيئات المالية والكوارث الاقتصادية^(١٤٦).

جاء في صحيفة (الفائناشيال تايمز): ان (تري سميث)، رئيس تيوليت بربون، دعا في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس، إلى العودة إلى نظام القاعدة الذهبية من اجل استقرار النظام النقدي العالمي^(١٤٧).

٩- إنشاء السوق الإسلامية، والتي تعد احدى اجهزة الوساطة المالية الهامة في الاقتصاديات المعاصرة، وتتميز السوق الإسلامية بالالتزام بالضوابط الشرعية والاخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاستثمار الحقيقي وليس الوهمي، كما هو الغالب في الاسواق المالية المعاصرة، حيث تكثر المضاربات الظالمة من بعض

المتعاملين بالسوق المالي الحالي، فيقومون بشراء الاوراق المالية وبيعها ليس بغرض الاستثمار أو الاسترباح ولكن بغرض التأثير على الاسعار لخدمة مصالحهم. ويعد هذا السوق مهما للدول العربية والإسلامية، إذ تساعد على اخراج الاستثمارات العربية والإسلامية من التبعية الاقتصادية للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي، والتكامل الاقتصادي والمالي الإسلامي، كما تساعد السوق المشتركة على تحقيق الاستفادة من الموارد المشتركة بين الدول الاعضاء في ميادين الانتاج والخدمات وتوحيد المعاملة التجارية مع الدول غير الاعضاء في السوق^(١٤٨). كما يمكن ان يساهم في علاج الازمات من خلال تعديل الاسلوب التمويلي، باحد الاساليب والصيغ التي تم طرحها كالمشاركة التاجيرية والمضاربة والمقارضة والتوريق الإسلامي وصكوك المراجعة وغيرها مما تقدم. كما تساعد هذه السوق على منع اساليب المضاربات القصيرة الاجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش، والعمل باسلوب بيع السلم بدل التعامل بالمشتقات المستقبلية، والانهاء عن التعامل في المؤشرات ييعا وشراء، ووضع ضوابط التعاملات، ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الاسواق والمؤسسات في اطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وفوق ذلك كله العمل على جعل الاقتصاد اخلاقيا ووضع السبل التي تساند الالتزام بالاخلاق الحميدة في التطبيق.

١٠- اعادة النظر بما يسمى صناديق التحوط ذات السيولة النقدية الهائلة، والتي تملكها فئة قليلة من الاثرياء والمقامرين الدوليين، نظرا لخطورة المعاملات التي تجريها داخل اسواق المال، بسبب انعكاسات انهياراتها الضخمة على التجارة والمال الدولي^(١٤٩).

وهناك لوازم أخرى تحتاج إلى اعادة النظر، كي يتم العمل بالبديل الإسلامي بنجاح، كالعامل بالدولار كاساس للعمليات العالمية والنظام المالي العالمي، واعادة التفكير بنظام سلة العملات.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث نحمد الله تعالى أولا وآخرا، على اتمامه بهذه الهيئة، راجيا منه القبول، وان ينتفع به من يبغى خلاص البشرية، مما فيه من مشكلات وازمات اقتصادية،

سببتها الافكار الراسمالية، التي اباحت الحرية على مصراعيها، دون الاخذ بضوابط العدالة والرحمة، التي ارشدتنا اليها السماء، ويطيب للباحث ان يذكر في ختام المطاف، اهم النتائج والمقترحات، التي يراها البحث ضرورية، انه على ما يشاء قدير، وبالاجابة جدير.

أولاً: نتائج البحث:-

١- ان السبب الحقيقي وراء حدوث الازمات المالية والاقتصادية هو الفكر الراسمالي القائم على ادارة الدول الراسمالية.

٢- ان الإسلام لا ينكر الراسمالية أو العمل بل يشجع عليهما، طالما كانا منضبطين بالضوابط الاخلاقية والقيم السماوية.

٣- ان النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، يقوم على المعاملات الوهمية والمظهرية، ولا يقوم على اقتصاد استثماري حقيقي، بل جل اهتمامه تحصيل الفوائد دون عناء يذكر.

٤- ان النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، يراعي الجانب المادي والروحي للمجتمع والفرد على حد سواء، ففي الذي اباح العمل والاستثمار، وضع ضوابط تحمي العامل والمستثمر والمضارب والمجتمع على حد سواء، وتمنع من الغرر والاحتكار والظلم والنجش وغيرها.

٥- ان حدوث الازمات المالية والاقتصادية، وما جرته من ويلات وكوارث، نتيجة الاسباب الحقيقية لها، وتداعياتها وانعكاساتها على اقتصاديات العالم، التي ذكرت في ثنايا البحث، جعلت كبار كتاب الراسمالية، يبحثون عن البديل الإسلامي، كعلاج حقيقي للخروج من هذه الازمات ومنع تكرارها.

٦- ان دعوة الغرب بضرورة تطبيق النظام المالي الإسلامي، هو خير دليل على افلاس الفكر الراسمالي باصلاح ذاته وقيادة المجتمع الإنساني، كما انه خير دليل على صلاحية الفكر الاقتصادي الإسلامي لقيادة الاقتصاد العالمي.

٧- ان كل ما تقوم به الدول من خطط لتحفيز اقتصادياتها، ما هي الا مسكنات مؤقتة، لا تمثل حلا جذريا للمشكلة الاقتصادية.

٨- من اجل تحقيق الرفاهية والعدالة والتنمية، استتج البحث بضرورة التخلي عن المعاملات الربوية والمعاملات المستحدثة، التي تنطوي على مخاطر ومراهنات ومقامرات غير شرعية تقوم تحت عنوان النشاط الاقتصادي.

٩- قابلية الفكر الإسلامي، على طرح برنامج عقلائي ينسجم مع الفطرة السليمة، والغريزة المنضبطة، التي تراعي حقوق جميع المتعاملين ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

١٠- من اجل ان يقوم البديل الإسلامي على اصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي، ينبغي ان تتوفر له البيئة الصالحة للقيام بمهامه كما يجب، وان تعمل الحكومات الإسلامية اولا قبل غيرها على تغيير الانظمة والقوانين التي تتعارض وتطبيق النظام المالي الإسلامي، كما يستدعي منها تشديد الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية، لمنع التلاعب والفساد المالي، وتحقيق مبدأ الشفافية، والافصاح المحاسبي، ومنع الازدواج الضريبي.

ثانيا: المقترحات:-

لغرض تحقيق العدالة المنشودة من تطبيق النظام المالي الإسلامي، والقيام بعملية الاصلاح الاقتصادي، وتقديم البديل والنموذج الامثل، اقترح البحث مجموعة من النقاط، التي ينبغي مراعاتها هي:

١- يتطلب من قيادات الدول الإسلامية ومفكريها، ابراز البديل الإسلامي من خلال السعي الحثيث لتطبيق ثوابت الشريعة الإسلامية، ونشر الثقافة المصرفية والمالية الإسلامية بين شعوبها، من خلال نشر الوعي المعرفي والعملية بنشر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

٢- الدعوة لتشكيل هيئة إسلامية، تتمتع بالصلاحيات القابلة للتطبيق من قياداتها ودولها، بوضع برنامج عملي ومرحلي للاصلاح والتكامل الاقتصادي، وانشاء

سوق الاوراق المالية الإسلامي، وصندوق النقد الإسلامي، وتشكيل خلية ازمة لاحتواء تداعيات الازمات المالية والاقتصادية على الاموال والاستثمارات والاسواق والتجارة البينية، ودعوة دول العالم لتكوين خلية دولية ماثلة، للتنسيق مع الخلية الإسلامية.

٣- يعد اصدار الاصول المالية للموجودات والمضاربات المحضة واللجوء إلى المشتقات المالية والمعاملات الربوية، من الاسباب الحقيقية للازمات، التي ينبغي التوقف عنها، والعمل على اصدار الاسهم وطرحها في الاسواق الإسلامية، مع وجود الضوابط الائتمانية، لتكون متوازنة مع الموجودات العينية والاصول الحقيقية لممتلكات الافراد والشركات والمصارف والدول.

٤- يدعو البحث على تطوير التمويل المؤسسي من المصارف والتمويل غير الرسمي من السوق، لتحقيق الربط المباشر بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات، ولتقديم معايير اخلاقية في التمويل إلى جانب معايير الربحية.

٥- تشجيع البحث العلمي حول اسباب ونداعيات وآثار الازمات المالية والاقتصادية وعلاجها، وطرق الوقاية منها ومنع تكرارها، للوصول إلى رؤى تفصيلية تحمي الاقتصاديات الإسلامية والعالمية على حد سواء.

٦- اعادة النظر في التعامل بالدولار كأساس للعملات العالمية، وللنظام المالي العالمي، وكذلك اعادة التفكير بنظام سلة العملات، وتوفير احتياطي قوي للدول الإسلامية، يشكل حماية كافية للعملات الإسلامية، ومحاولة اصدار عملة موحدة كأن تكون مساوية لقيمة الدينار الإسلامي، مع ضمان توفير احتياطي كبير لها.

٧- اعادة النظر في الاستثمارات الإسلامية في الدول الاجنبية، وتحويلها إلى الداخل الإسلامي الاكثر امانا، وتطبيق الصيغ الاستثمارية الشرعية.

٨- دعوة مجموعات المصارف الإسلامية إلى عقد مؤتمر دولي يبين اسباب انخفاض تاجر المصارف الإسلامية و اسسها وموجوداتها نسبة إلى المصارف الأخرى التي تقوم على معاملات النظام الراسمالي، بهدف تدعيم النموذج الحضاري العربي الإسلامي.

٩- الدعوة إلى انشاء هيئة تجمع بين الخبراء الاقتصاديين المختصين والاساتذة من ذوي الاختصاص الشرعي، عبر حلقة دراسية متواصلة، لاعداد النظرية الاقتصادية الإسلامية الحديثة، وتطبيقاتها الواقعية.

١٠- تقوية استقلالية اجهزة الرقابة الحكومية واعطائها الصلاحيات الكافية، لاداء واجباتها، وتوفير الحماية الكافية للعاملين فيها، ومراعاة احكام الشريعة الإسلامية، وتطبيق انظمة الاقتصاد الإسلامي، بديلا للانظمة الراسمالية التي تتعارض معها، بما يخدم مصلحة الاقتصاد الإسلامي والعالمي، وتشكيل هيئة مراقبة اقتصادية إسلامية عبر ايجاد مؤشرات ومقاييس ومعايير دولية إسلامية تصدر نشرة دورية، لخدمة اسواق المال والاقتصاد الإسلامي، ولتشجيع الحلول القائمة على اسس وقواعد الاقتصاد الإسلامي وضوابطه وسياساته، لحل المشاكل التي تعترض الاعمال المصرفية والمالية والاقتصادية الإسلامية.

مستخلص البحث:

باتت الازمات المالية والاقتصادية السمة البارزة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، نتيجة للحرية الاقتصادية الغير منضبطة، التي يبيحها هذا الفكر، وذلك لاستعماله أدوات مالية تبيح دخول المستثمرين والمضاربين بمضاربات الهدف منها سيطرة طرف على حساب طرف آخر، كما ان الابتعاد عن القاعدة الذهبية والتخلي عن ربط العملات بها، يعد سببا رئيسيا لحدوث الأزمات، ناهيك عن استعمال المشتقات المالية التي تقوم على الديون وليس على الاصول الحقيقية، من هنا جاء البحث ليكون حلقة لا يمكن الاستغناء عنها عند البحث عن اسباب الازمات المالية التي تقود إلى الازمات الاقتصادية والانهيارات والكوارث التي تنذر بسقوط الفكر الرأسمالي، والبحث عن البديل الحقيقي الذي حث عليه كبار كتاب الرأسمالية قبل غيرهم، بأن الحل الوحيد للخروج من هذه الازمات هو تخفيض معدل سعر الفائدة إلى الصفر، والاعتماد على المعاملات المصرفية الإسلامية التي تقوم على الاستثمار الحقيقي والمشاركة في الربح والخسارة ما بين صاحب رأس المال والعامل به، والرجوع إلى ما نصت عليه الشرائع السماوية، من تحريم الربا والاحتكار والضرائب المزدوجة والغبن وغير ذلك من مراعاة طرفي العقد بعين المصلحة والمنفعة لكليهما، اضافة إلى الرجوع إلى القواعد الاصولية التي سارت عليها البشرية قرونا من الزمن.

Abstract

The financial and economic crisis have become the prominent feature in the capitalist economic thought due to the irregular economic freedom which is allowed by this thought and because of the use of financial tools which allow investors and speculators to take gambles and speculations to dominate each other. Moreover ; the giving up of the golden rule and the abandonment of the coins connection with it are considered the main reason for the crisis.

What's more, the use of financial derivatives which are based on debts and not based on real sources.

Hence, the research has come as indispensable circle in the discussion of the causes for the financial crisis which lead to the economic crisis and economic collapse and catastrophies which alarm of the falldown/decline of the capitalist thought and the search for the alternatives which has been urged by the prominent capitalist writers themselves before others, that's the only solution to get over this crisis is to reduce the rate of benefits to zero and the depending on the Islamic banking dealings which are based on real investment and the participation in the gain and loss between the employers and the employees.

هوامش البحث

- (١) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ط مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ٦/١، تحقيق: محمود خاطر. أنظر أيضا:
- أبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ط دار الجليل، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، الثانية، ٩٨/١، تحقيق: عبد لسلام محمد هارون.
- (٢) د. بلال خلف السكارنة، خطط الطوارئ ودورها في ادارة الازمات المالية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، تحت عنوان (الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والافاق المستقبلية) ٢٠٠٩/٤/٢-١م، ص٨.
- (٣) السكارنة، المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

- (٤) د. محمد احمد زيدان، فصول الازمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة العالمية، طرابلس - لبنان، يومي ١٣ - ١٤ اذار ٢٠٠٩م، ص٤.
- (٥) د. عفاف محمد الباز، دور القيادة في ادارة الازمات، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص٦٤.
- (٦) صحيفة الوقت البحرينية، صفحة اقتصاد، العدد ١٠٨٣، السبت ١٢ صفر ١٤٣٠ هـ / ٧ فبراير ٢٠٠٩م.
- (٧) د. فريد كورتل، الازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، تحت عنوان (الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والافاق المستقبلية) ١-٢/٤/٢٠٠٩م، ص٣.
- (٨) فلاح شفيق، النشاط الربوي والازمات المالية ١٥/١٠٢٠٠٨، ص١، بريد الكتروني falahfamily@hotmail.com.
- (٩) زياد عربية، الازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، صحيفة النور السورية، باب شئون اقتصادية، العدد ٣٨٧، ٦/٥/٢٠٠٠م.
- (١٠) د. زيدان، فصول الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص٣.
- (١١) منير حداد، دروس تاريخ الازمات المالية، صحيفة ايلاف المصرية، العدد ٢٨٧٣، الجمعة ٣ ابريل ٢٠٠٩م.
- (١٢) د. عبد الله شحاته، الازمة المالية المفهوم والاسباب، بحث منشور على صفحات منتديات فيض القلم التعليمية، ص٣.
- (١٣) شحاته، المرجع نفسه، ص٤، ٣.
- (١٤) د. مها جلال الدين، الازمة الاقتصادية الداء والدواء، موقع اسلام اون لاين www.islamonline.net، ٢٨/٨/٢٠٠١ م.
- (١٥) صحيفة العرب الاسبوعية، صفحة اقتصاد، السبت ٢٨/٣/٢٠٠٩م، ص١٣.
- (١٦) د. الداودي الشيخ، الازمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة العالمية، طرابلس - لبنان، يومي ١٣ - ١٤ اذار ٢٠٠٩م، ص٣-٤-٦-٧-٨. انظر ايضا:
- د. مروان عطوان، الاسواق النقدية والمالية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٠م، ص١٠٠-١٠٣، ص٢٢٠-٢٢٣.
- د. حسين حمزة الفعر الشريف، الاحكام الشرعية لتجارة الهامش، بحث مقدم لرابطة العالم الاسلامي، المجمع الفقهي الاسلامي في دورته الثامنة عشر، بتاريخ ١٠/٣/١٤٢٧ هـ - ٨/٤/٢٠٠٦م، ص١٣.
- د. ضياء مجيد الموسوي، البورصات اسواق المال وادواتها، ط مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م، ص٧١.

- د. ضياء مجيد الموسوي، الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٨٦-١٩٨٩، ط دار الهدى للطباعة، الجزائر، ١٩٩٠م، ص ٨٧.
- د. حازم البيلالي، الازمة المالية الحالية محاولة للفهم، موقع حزب العمل المصري ٢٠٠٨/١١/٣م.
- قحطان السلوم، (خبير مالي دولي)، لقاء أجرته معه خلود غنام، صحيفة الفرات، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، سوريا، الاثنين ٢٢/٩/٢٠٠٨م.
- د. اسامة نبيل، الازمة المالية من يدفع الفاتورة امريكا ام العرب، موقع صيد الفوائد www.saaaid.net.
- (١٧) موقع مجلس الغرف السعودية، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، ١١ شوال ١٤٢٩ هـ - ١٠ اكتوبر ٢٠٠٨م، ص ٤-٧.
- (١٨) موقع وكالة اخبار لبنان، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، العدد ١٣٦٤، الجمعة ٥ يونيو ٢٠٠٩م.
- (١٩) د. سليم الحص، تسونامي الافلاس، مجلة معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، فبراير ٢٠٠٩م، ص ٧. انظر ايضا:
- د. بسام حجازي، انعكاسات الأزمة العالمية الراهنة على المؤسسات المصرفية في العالم، بحث، مقدم إلى المؤتمر الدولي لجامعة الجنان، تحت عنوان الازمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، طرابلس، لبنان، ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٩م، ص ٢. مجلة الايكونوميست البريطانية، ١٢/١٠/٢٠٠٨م.
- (٢٠) د. وليد احمد صافي، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، طبيعتها، اسبابها وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، البحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني: الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م، ص ٢٧.
- (٢١) د. عدنان التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الاسلام، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م، ص ١٩.
- (٢٢) صحيفة الوطن الكويتية، الاربعاء ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م.
- (٢٣) د. صفوت عبد السلام عوض الله، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ١-٢ ابريل ٢٠٠٩م، ص ١٩.
- (٢٤) د. تريزا حداد، نائبة مدير الاسواق المالية في البنك المركزي اللبناني، صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية، العدد ١٤٠٣، الجمعة ٢٤ ابريل ٢٠٠٩م.
- (٢٥) د. زايد عبد السلام، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني: الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، المركز

الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م، ص ٢٠-٢٣. انظر أيضاً:

د. محمود عبد الحفيظ المغبوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الثالثة حول الازمة المالية العالمية وسوق الطاقة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ٢٠ يناير ٢٠٠٩م، ص ٨.

د. عبد الجليل البدوي، انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد التونسي، موقع www.kalimatunisie.com

د. عبد الرحمن مبتول، استمرار الازمة المالية العالمية سيلحق ضرراً بالاقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الشروق اليومي حول الازمة المالية العالمية"، ٥ أكتوبر ٢٠٠٨، موقع www.echoroukonline.com

(٢٦) صحيفة الراي العام المصرية، العدد ٢٢٦٢٦، الجمعة ٢٤ ربيع ١٤٣٠ هـ - ٢٠ مارس ٢٠٠٩م. انظر ايضا:

د. بسنت فهمي، مستشارة بنك التمويل المصري السعودي، الازمة المالية تزعزع استقرار سعر صرف الجنيه المصري، صفحة الاخبار ٣/١٩/٢٠٠٩م، موقع www.swefonline

موقع وزارة التنمية الاقتصادية المصرية، مؤشرات الاداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الثاني " أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ م " وبدء انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية.

محسن عبد الرزاق، مقال حول الازمة المالية، جريدة المصري اليوم، العدد ١٦٥٦، الخميس ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨م.

(٢٧) عثمان الظهير، الازمة المالية آثار تجاوزت الاقتصاد، صحيفة التمويل الاسلامي، رابطة العالم الاسلامي، الهيئة الاسلامية العليا للاقتصاد والتمويل، الرياض، العدد ٥٦٢٧، ١١ ربيع ١/١٤٣٠ هـ - ٨ مارس ٢٠٠٩م.

(٢٨) ابراهيم قعود، تقارير دولية لمجموعة باحثين (دوركايم وشورت وهيرت) الازمة المالية تضرب الاستقرار الاجتماعي، جريدة آخر ساعة، القاهرة، العدد ٣٨٨٦، الاربعاء ١٥ ابريل ٢٠٠٩م - ١٩ ربيع ٢٠١٤ هـ، صفحة شؤون خارجية. انظر ايضا:

موقع المختصر للاخبار بتاريخ ١٤٣٠/٩/٥ هـ - ٢٦/٨/٢٠٠٩م، www.almokhtasar.com

(٢٩) موقع الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، www.ecssr.ac.ae/. انظر ايضا: - صحيفة اخبار الساعة، القاهرة، العدد ٤٠١٩، السنة الخامسة عشر، الخميس ٢٩ يناير ٢٠٠٩م.

(٣٠) مينا العربي، تقرير دولي يحذر من تأثير الازمة الاقتصادية على الحرب في افغانستان والانفاق العسكري، جريدة الشرق الاوسط اللندنية، لندن، العدد ١١٠١٩، الاربعاء ١٤٣٠ هـ - ٢٨ يناير ٢٠٠٩م.

(٣١) صافي، الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ٢٠.

- (٣٢) المصارف الإسلامية، هي مؤسسات مالية لتجميع الاموال ووظيفتها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع متكامل، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي. انظر: - د. ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٧م، ص ٥٤.
- (٣٣) د. ياسر محمد قاسم، الازمة المالية العالمية وتأثيراتها على البنوك الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني: الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م، ص ٧-١٠.
- (٣٤) تقرير مأكزي وهو تقرير للتنافسية برعاية عدد من شركاء شركة مأكزي من مراكز دولية رئيسية، اعلن في المؤتمر السنوي الخامس عشر للمصارف الإسلامية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ يوم الاحد ٢٣/١١/٢٠٠٨. نقلا عن: - موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، www.cibafi.org.
- (٣٥) احمد بن محمد المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط المكتبة العلمية، بيروت، ٤٨٥/٢.
- (٣٦) ابي منصور محمد بن احمد الازهري، تاج العروس، ط دار احياء التراث العربي، بيروت، الاولى، تحقيق: محمد عوض مرعب، ٢٠٠١م، ٣٨/١١٧.
- (٣٧) الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس في العالم العربي، سفر التثنية، الاصحاح ٢٣/١٩.
- (٣٨) البقرة: الآية ٢٧٦.
- (٣٩) ابي اسحاق ابراهيم بن محمد بن مفلح، المبدع في شرح المقنع، ط المكتب الاسلامي، الاولى، بيروت، ١٤٠٠هـ، ٤/١٢٧.
- (٤٠) د. رمضان حافظ عبد الرحمن، موقف الشريعة من البنوك وصندوق التوفير وشهادات الاستثمار - المعاملات المصرفية والبدائل عنها -، ط دار السلام، الاولى، الرياض، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥م، ص ١٠.
- (٤١) د. عبد الرحيم بوادقجي، مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، ط مطبعة الداودي، دمشق، سوريا، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م، ص ١٩٣، ١٨٦.
- (٤٢) د. ابراهيم الطحاوي، الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظاماً، دراسة مقارنة، ط مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، الكويت، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م، ١/٣٢٦.
- (٤٣) جوهان فيليب بتمان، اقتصادي الماني مدير مصرف فرانكفورت، دراسة بعنوان كارثة الفائدة، ترجمة د. احمد النجار، نشرت في مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد ١٩٤، ص ٥٤.
- (٤٤) د. احمد محمد جمال، محاضرات في الثقافة الإسلامية، ط دار الكتاب العربي، السادسة، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٣٣٩.
- (٤٥) الشيخ محمد ابوزهرة، تحريم الربا تنظيم اقتصادي، ط الدار السعودية للنشر والتوزيع، الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م، ص ٥٢، ٦٩، ٧٢.

- (٤٦) د. ماهر الجعبري، رؤية اسلامية في الازمة الاقتصادية العالمية، موقع الجمعية الدولية للمترجمين العرب، ٢٠٠٨/١٠/٦ م.
- (٤٧) رضا عبد الودود، المال الحلال ضمانا لاستقرار، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الاوقاف، الكويت، العدد ٥٢٦، ٢٣/٧/٢٠٠٩ م.
- (٤٨) الشيخ حسن الجواهري، بحوث في الفقه المعاصر، ط ايران، قم، ١٤١٩ هـ، ١/٣٠٧. انظر ايضا:
- د. محمد الجمال، موسوعة الاقتصاد الاسلامي، ط دار الكتب الاسلامية، القاهرة، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م، ص ٤٠١.
- د. يوسف ابراهيم يوسف، من اضرار فوائد البنوك على الاقتصاد القومي، موقع اسلام اون لاين www.islamonline.net، ١٠/١٢/٢٠٠٢ م.
- د. حسين حسين شحاته، الآثار السيئة للنظام الربوي، موقع اسلام اون لاين www.islamonline.net، ٢٢/٥/٢٠٠٧ م.
- (٤٩) د. عطاء بن خليل ابو الرشته، الازمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها، موقع اسلام اون لاين www.islamonline.net بحث منشور، ص ٢٢، ٢٣. انظر ايضا:
- د. عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩ م، ص ٦٣.
- (٥٠) حشيش، المرجع نفسه، ص ٦٣-٧٥.
- (٥١) د. مصطفى رشدي شريحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢ م، ص ٨٣-٩٩. انظر ايضا:
- د. محمد سعيد العضب، نهاية سيطرة الدولار، مجلة الحوار المتمدن العدد ٢٥٧٢، ١/٣/٢٠٠٩ م.
- موضوعات اقتصادية، الموقع www.moqatel.com.
- (٥٢) حشيش، اساسيات الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٧٦.
- (٥٣) حشيش، المرجع ذاته، ص ٧٧-٧٨.
- (٥٤) مجلة الوعي الجامعية الكويتية، نظام النقد الدولي، تاريخ تقويم العملات المؤثرة في العالم، العدد ٢٠٠، السنة الثامنة عشر، رمضان ١٤٢٤ هـ / نوفمبر ٢٠٠٣ م.
- (٥٥) مجلة الوعي الجامعية الكويتية، نظام النقد الدولي، عجز الاقتصاد الامريكي ينذر بازمة خانقة، العدد ٢١٠، السنة الثامنة عشر، رجب ١٤٢٥ هـ / اغسطس ٢٠٠٤ م.
- (٥٦) د. نصر فريد واصل (مفتي مصري)، فقه المستحدثات في بعض المجالات الاقتصادية، المؤتمر الثالث عشر: التجديد في الفكر الاسلامي، وزارة الاوقاف، المجلس الاعلى للشئون الاسلامية، القاهرة، مصر، مايو ٢٠٠١ م.

- (٥٧) نقلا عن: د. يوسف بن احمد العثيم، لحماية الريال من التضخم، الذهب مستودع امين للثروة النقدية، موقع الاسلام اليوم www.islamtoday.net، السبت ١٨ ربيع ١٤٢٨ هـ - ٥ مايو ٢٠٠٧ م.
- (٥٨) مجلة المصرفية الاسلامية، الشركة السعودية للابحاث والنشر، العدد ٤، الاحد ١١/٨/١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩/٨/٢ م.
- (٥٩) هي اتفاقية عقدت في عام ١٩٤٤م، في Bretton Woods في الولايات المتحدة، انظر: - موقع المتداول العربي، قاموس المصطلحات، www.arabictrader.com.
- (٦٠) د. احمد محي الدين احمد، اسواق الاوراق المالية واثارها الانمائية في الاقتصاد الاسلامي، ط مجموعة دلة البركة، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الاسلامي، جدة، ط الاولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٥م، ص ٤٢٤.
- (٦١) د. سمير عبد الحميد رضوان، اسواق الاوراق المالية، ط المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، الاولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م، ص ٣١٦.
- (٦٢) د. شوقي احمد دنيا، المتاجرة بالهامش، بحث مقدم لرابطة العالم الاسلامي، المجمع الفقهي الاسلامي في دورته الثامنة عشر، بتاريخ ١٠/٣/١٤٢٧ هـ - ٨/٤/٢٠٠٦م، ص ٥.
- (٦٣) - د. منير هندي، الاوراق المالية واسواق راس المال، ط منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٥م، ص ١٣٥.
- (٦٤) د. منير هندي، الفكر الحديث في ادارة المخاطر، ط منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٢٤٣/١.
- (٦٥) د. محمد عثمان شبير، المتاجرة بالهامش والاحكام المتعلقة بها في الفقه الاسلامي، بحث مقدم لرابطة العالم الاسلامي، المجمع الفقهي الاسلامي في دورته الثامنة عشر، بتاريخ ١٠/٣/١٤٢٧ هـ - ٨/٤/٢٠٠٦م، ص ٢٧.
- (٦٦) د. طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والاساسي للاوراق المالية، ط الدار الجامعية، الاسكندرية، الاولى، ١٨٩ ص وما بعدها.
- (٦٧) د. محمد صالح جابر، الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية، ط مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، دار الرشيد، الرياض، الاولى، ١٩٩٩م، ص ٢٥١.
- (٦٨) د. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط دار وائل، الاردن، الاولى، ١٩٩٨م، ص ١٣٤ وما بعدها.
- (٦٩) زكاري غولدفارب، لجنة الاوراق المالية الامريكية تطرح مقترحات لتقييد البيع على المكشوف، مقال في جريدة الشرق الاوسط الدولية، العدد ١١٠٩، الجمعة ١٥ ربيع ١٤٣٠ هـ - ١٠ ابريل ٢٠٠٩ م.
- (٧٠) غولدفارب، المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.
- (٧١) محمد احمد السعدني، مقال تحت عنوان محمود عبد العزيز (خبير مصري) يحذر من تطبيق نظام البيع على المكشوف، جريدة المصري اليوم، صفحة الاقتصاد، القاهرة، العدد ١٥٦٩٠، ٢٩/سبتمبر/٢٠٠٨ م.

- (٧٢) د. عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، ط دار النهضة العربية، بيروت، الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ٣٤٥ وما بعدها.
- (٧٣) د. سامي وهبي غالي، البورصات وتجارة القطن، ط المطبعة الكمالية، عابدين، مصر، الرابعة، ١٩٥٥ م، ص ٥٢.
- (٧٤) د. مبارك بن سليمان، احكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة، ط كنوز اشيليا، الاولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ٧٨٨/٢.
- (٧٥) بن سليمان، احكام التعامل في الاسواق، مرجع سابق، ٨٧١/٢.
- (٧٦) د. خالد الطراولي، قراءة في شرعية الاستثمار في البورصة، بحث منشور بمجلة الميزان، ٧/٥، www.liqaa.net
- (٧٧) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٥، العدد ٤، السنة ١٩٩٤ م - ١٩٩٥ م، ص ٩٩.
- (٧٨) بن سليمان، احكام التعامل، مرجع سابق، ٩١٨/٢.
- (٧٩) بن سليمان، المرجع نفسه، ٩٢٤ / ٢.
- (٨٠) بن سليمان، المرجع نفسه، ٩٢٦/٢.
- (٨١) د. محمد علي محي الدين القره داغي، الاسواق المالية في ميزان الفقه الاسلامي، مجلة مجمع الفقه الاسلامي، الدورة السابعة ١٩٩٢ - القرار ١ / ١٨٩، ص ٦ وما بعدها، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (٨٢) القره داغي، الاسواق المالية، مرجع سابق، ٩١/١.
- (٨٣) هيكل، موسوعة المصطلحات، مرجع سابق، ص ٦٣١ وما بعدها. انظر ايضا:
- فريدي باز، وآخرون، معجم المصطلحات المصرفية، ط اتحاد المصارف العربية، الاولى، ١٩٨٥ م، ص ١٧٥.
- (٨٤) بن سليمان، احكام التعامل، مرجع سابق، ٩٢٦/٢.
- (٨٥) د. يسري خليفة، المشتقات المالية ومناسبتها للسوق السعودية، ٢٠٠٨/١٠/١١ م، ص ٥، www.ikhwanonline.com
- (٨٦) د. سامي بن ابراهيم السويلم، اسلحة الدمار المالي الشامل، موقع نوافذ اصداء سياسية، الاربعاء ١٦ شوال ١٤٢٩ هـ - ١٥ اكتوبر ٢٠٠٨. www.islamtoday.net
- (٨٧) د. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، مجلة الاقتصاد الالكترونية، العدد ٥٦٧٥، ١٤٣٠/٤/٢٩ هـ - ٢٠٠٩/٤/٢٥ م، ص ٥٦٧-٥٧٨.
- (٨٨) صحيفة الحقائق، المسببات الحقيقية للازمة المالية، تصدر عن المملكة المتحدة البريطانية، لندن، ٢٠٠٩/٢/٢ م.
- (٨٩) الرازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ٢٩٩/١. انظر ايضا:

- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص ٦٦٥ وما بعدها.

(٩٠) د. نزيه حماد، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، ط دار القلم، دمشق، سورية، ص ٢١٤.
(٩١) د. محمد علي محي الدين القره داغي، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية اقتصادية تطبيقية، منظمة المؤتمر الاسلامي، مجمع الفقه، الدورة التاسعة عشر، اماره الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ص ٢.

(٩٢) د صبري عبد العزيز ابراهيم، التوريق واثره في وقوع الازمة المالية العالمية في ضوء الفكر الاسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢-١ ابريل ٢٠٠٩م، ص ١٨.

(٩٣) د. محمد عبد الغفار الشريف، الضوابط الشرعية للتوريق والتداول للاسهام والحصص والصكوك، منظمة المؤتمر الاسلامي، مجمع الفقه، الدورة التاسعة عشر، اماره الشارقة، دولة الامارات العربية المتحدة، ص ٤.

(٩٤) د. حازم البلاوي، الازمة المالية الحالية محاولة للفهم، نقلا عن موقع حزب العمل المصري، ١١/٣/٢٠٠٨م. انظر أيضاً:

- ابراهيم، التوريق، المرجع السابق، ص ١٩.

(٩٥) د. علي عبد العزيز سليمان، برنامج عربي لمواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، مقال منشور بمجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، مصر، العدد ٢٠٩١، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٩م، ص ٤٠.

(٩٦) البلاوي، ابراهيم، سليمان، المراجع السابقة.

(٩٧) د. وهبة الزحيلي، بيع الدين في الشريعة الاسلامية، ط دار المكتبي، دمشق، سوريا، الاولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ص ٥٥-٥٧. انظر ايضا:

- مجلة مجمع الفقه الاسلامي، العدد الحادي عشر، قرار مجمع الفقه الاسلامي المنعقد في دورته الحادية

عشرة المنعقدة في البحرين، من ٢٥-٣٠ رجب ١٤١٩ هـ - ١٤-١٧ نوفمبر ١٩٩٨م، القرار رقم ١٠١

(١١/٤).

(٩٨) د. فتحية اسماعيل مشعل، التوريق وعلاقته بالازمة المالية العالمية الراهنة رؤية فقهية معالجة، بحث مقدم

إلى المؤتمر العلمي، للفترة من ١-٢ ابريل ٢٠٠٩م، ص ١١-١٢. انظر ايضا:

- القره داغي، الصكوك الإسلامية (التوريق)، مرجع سابق، ص ٧.

- منتدى المحاسبين العرب، www.acc4arab.com.

(٩٩) موقع الجزيرة، صفحة الاقتصاد والاعمال، الجمعة ١٠/١/١٤٢٩ هـ - ٣/١٠/٢٠٠٨م،

www.aljazeera.net.

(١٠٠) منتدى موقع التجار، الرهن العقاري ماله وما عليه، www.2jaar.com

- (١٠١) بديعة العتيبي، أزمة الرهن العقاري، الموقع العالمي للاقتصاد الاسلامي، ١٤٢٩/٩/٧ هـ - www.isegs.com ٢٠٠٨/٩/٧
- (١٠٢) د. محمد عبد الحليم عمر، قراءة اسلامية في الازمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة إلى الندوة التي عقدت بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، تحت عنوان: الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي، وتأثيرها على الاقتصادات العربية، السبت ١١ شوال ١٤٢٩ هـ - ١١ أكتوبر ٢٠٠٨ م، ص ٤.
- (١٠٣) د. كمال آيت زيان - محمد إليني، تحليل وتشخيص الازمة العالمية الراهنة من منظور الاقتصاد الاسلامي، محاولة لاستنباط الدروس واستخراج الحلول، الملتقى الدولي، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي ٥-٦ مايو ٢٠٠٩ م، ص ١١. انظر ايضا: - عمر، قراءة اسلامية، المرجع السابق، الصفحة ذاتها.
- (١٠٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية، الكويت، ١٨٥/٢٣ وما بعدها. انظر ايضا: - محمد سعيد الحكيم، منهاج الصالحين، المعاملات ١، مؤسسة الحكمة للثقافة الاسلامية، العراق، النجف، ط ١٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ٢٣٧ وما بعدها. - مجلة مجمع الفقه الاسلامي، العدد السادس، قرار مجمع الفقه الاسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في السعودية من ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠ هـ - ١٤-٢٠ مارس ١٩٩٠ م، القرار رقم ١.
- (١٠٥) د. محمد خليل، الازمة المالية واثارها على النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ٢٠٠٩ م، ص ٣.
- (١٠٦) المنظمة العربية للتنمية الادارية، الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصادات العربية، بحوث واوراق عمل مؤتمر شرم الشيخ، ابريل ٢٠٠٩ م، مصر، ص ٨.
- (١٠٧) محمد حسن يوسف، التدابير التي اتخذتها الحكومات للتخفيف من حدة اثار الازمة الاقتصادية العالمية، موقع صيد الفوائد www.saaaid.net. انظر ايضا:
- صحيفة الشرق الاوسط الدولية، العدد ١١١٩٦، الجمعة ٢ شعبان ١٤٣٠ هـ - ٢٤ يوليو ٢٠٠٩ م.
- (١٠٨) شبكة النبا المعلوماتية، www.annabaa.org الاحد ١ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ - ٢٠/١١/٢٠٠٨ م.
- (١٠٩) صحيفة الشرق الاوسط الدولية، العدد ١١١٩٦، الجمعة ٢ شعبان ١٤٣٠ هـ - ٢٤ يوليو ٢٠٠٩ م.
- (١١٠) الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، هافانا، كوبا، ٢٧-٣٠ نيسان ٢٠٠٩ م، نشرات الاخبار ومنها m.b.c تلفزيون الشرق الاوسط.
- (١١١) شبكة حضرموت العربية، الساحة السياسية، قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، www.hdrmut.net. ينظر:
- وكالة الانباء الكويتية، ٢٠ يناير ٢٠٠٩ م، www.4eqt.com.
- (١١٢) موقع وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العراقي، بحث منشور، ص ١٦. ينظر:

- د. حسين السيد حسن القاضي، نحو مفهوم منهجي لاسباب الازمة المالية العالمية وعلاجها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، من ١-٢ ابريل ٢٠٠٩م، ص ١٧.
- (١١٣) د. جودة عبد الخالق، خطة الانقاذ الامريكية تشبه محاولة اطفاء حريق هائل بجردل ماء، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، مصر العدد ١٥٨٨، السبت ١٨ اكتوبر ٢٠٠٨م.
- (١١٤) مجلة مفكرة الاسلام، صفحة ثقافة واقتصاد، الخميس ٣٠ ربيع ١٤٣٠هـ - ٢٦/٣/٢٠٠٩م.
- (١١٥) د. عواطف المقبل، الحلول الامريكية لازمة المالية العالمية، القاهرة، مجلة آسيا، الاربعاء ٢٨ ذي القعدة ١٤٢٩هـ - ٢٦ فبراير ٢٠٠٨م.
- (١١٦) وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، الازمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ١٧.
- (١١٧) د. كمال توفيق خطاب، الاردن يتأثر بالازمة المالية العالمية بانخفاض الطلب على الصادرات والسياحة، جريدة السبيل، عمان، العدد ٩١٤، ٢٢/٦/٢٠٠٩م.
- (١١٨) محمد الهمزاني، خبراء غربيون يبرزون عيوب الراسمالية في ندوة البركة، جدة، نشر صحيفة الشرق الاوسط الدولية، العدد ١١٢٢٣٥، الثلاثاء ١٢ رمضان ١٤٣٠هـ - ١ سبتمبر ٢٠٠٩م.
- (١١٩) صحيفة (Lejournal Des Fiance)، بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٨، موقع الصحيفة www.jdf.com
- (١٢٠) مجلة (Challenger)، بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٩م، موقع الصحيفة [/magazinewww.challenges.fr](http://magazinewww.challenges.fr)
- (١٢١) صحيفة الفاتيكان الرسمية، بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٩م، نقلا عن: د. خالد المزيني، الصناعة المالية الاسلامية والربح الاخلاقي، موقع مسلم أون لاين، صفحة المال والاقتصاد، www.moslimonline.com
- (١٢٢) مجلة الوعي، مجلة جامعية، الكويت، كتاب غربيون: الشريعة الاسلامية هي التي تنقذ اقتصاد العالم، العدد ٢٦٢، السنة ٢٣، ذو القعدة ١٤٢٩هـ - نوفمبر ٢٠٠٨م.
- (١٢٣) صحيفة نيكاي شيمبون، الخميس ١٩/٦/٢٠٠٨م، نقلا عن صحيفة المركز، الاخبار الاقتصادية، بتاريخ الجمعة ١٦/٦/١٤٢٩هـ - ٢٠/٦/٢٠٠٨م.
- (١٢٤) صحيفة العرب القطرية، العدد ٧٧٤٩، الاحد ٩ رمضان ١٤٣٠هـ - ٣٠ اغسطس ٢٠٠٩م.
- (١٢٥) محيط شبكة الاعلام العربية، الموقع: www.moheet.com
- (١٢٦) الصكوك الاسلامية: هي من الادوات المالية والاستثمارية التي بدا العالم ينظر اليها لما لها من اهمية في عالم الاقتصاد الاسلامي الذي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وخلاصتها عبارة عن اسلوب استثماري يتم من خلاله تحويل الموجودات العينية أو المنافع إلى صكوك قابلة للتداول بحيث يقوم المستثمر بشراء صك يقابل بقيمة ملكية في منفعة أو عينا تدر دخلا وبذلك يكون لهذا الصك مردود مالي يمثل عائد الصك ويعتبر الصك قابلا للتداول بالبيع والشراء بحسب الشروط والضوابط الشرعية، كما انها تمثل حصصا شائعة في العين، بينما يمثل الصك التقليدي قرضا في ذمة المصدر كما يشارك مالك الصكوك

- الإسلامية في الربح والخسارة وتتميز بانخفاض مخاطرها وغير ذلك من الامتيازات والفوائد المذكورة في محلها التي تساهم في تنشيط الاقتصاد. انظر:
- شبكة اقتصاديات التكاملة، الاخبار الاقتصادية، الاحد ٢٧/٥/٢٠٠٧م، www.4eqt.com وكالة الانباء الكويتية.
- د. عبد القوي ردمان محمد عثمان، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، يونيو ٢٠٠٩م، ص ٦.
- (١٢٧) د. فؤاد محمد حسين، الازمة المالية العالمية واثرها على الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، يونيو ٢٠٠٩م، ص ٥١-٥٣.
- (١٢٨) محمد الشواف، الازمة الاقتصادية رؤية اقتصادية وشرعية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، يونيو ٢٠٠٩م، ص ١٥.
- (١٢٩) قمة روتيرز للتمويل الإسلامي، المنامة، البحرين، ٢-٤ فبراير ٢٠٠٩م. انظر ايضا:
- د. بسام حجازي، الازمة العالمية الراهنة، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة المالية العالمية، طرابلس، لبنان، ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٩م، ص ٢١.
- (١٣٠) محمد باقر الصدر. اقتصادنا، ط ٢، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م. انظر ايضا:
- البعلي، اساسيات العمل المصرفي، مرجع سابق، ص ١٧.
- (١٣١) سورة البقرة، الآيتان ٢٧٨ - ٢٧٩.
- (١٣٢) خولة فريز النوباني، الصكوك ومستقبل التمويل الإسلامي، جريدة الغد، ٧ شوال ١٤٣٠هـ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩م. انظر ايضا:
- عثمان، الصكوك الإسلامية، مر عثمان، الصكوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ٧.
- د. كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٣١ مايو - ٣ يونيو ٢٠٠٩م، ص ٧.
- د صفيه احمد ابو بكر، الصكوك الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٣١ مايو - ٣ يونيو ٢٠٠٩م، ص ١٤-١٥.
- (١٣٣) خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية، المرجع السابق ذكره، ص ٨.
- (١٣٤) مجلة المصرفية الإسلامية، الصيرفة الإسلامية تدخل بوابات الاقتصاد العالمي، الشركة السعودية للابحاث والنشر، العدد/ ٥، الخميس ٢٠/٩/١٤٣٠هـ - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩م، الموقع www.almasrifiah.com.
- (١٣٥) د. وليد خالد الشايجي، د. عبدالله يوسف الحججي، صكوك الاستثمار الشرعية، بحث مقدم إلى مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، دبي، الامارات العربية المتحدة، مارس ٢٠٠٥م، ص ٩.

- (١٣٦) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية، مركز اخبار الصناعة المالية الاسلامية، تقارير صحفية، الصكوك الاسلامية ما لها وما عليها، الاربعاء ٢٠٠٧/٧/٩م، الموقع www.eibafi.org.
- (١٣٧) عثمان، الصكوك الاسلامية، مرجع سابق، ص ٢٤.
- (١٣٨) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية، تقارير صحفية، مرجع سابق، الموقع www.eibafi.org.
- (١٣٩) ابو بكر، الصكوك الاسلامية، مرجع سابق، ص ١١.
- (١٤٠) مجلة الجزيرة، تقارير اخبارية، الدوحة، العدد ١٨١، الثلاثاء ٢٢ جمادي الثاني ١٤٢٧ هـ - ١٨ يوليو ٢٠٠٦ م.
- (١٤١) د. عمر، قراءة اسلامية في قي الازمة المالية العالمية مرجع سابق، ص ١٦.
- (١٤٢) د. عبد الستار ابو غدة، ضوابط تطوير المشتقات المالية في العمل المالي "العربون - السلم - تداول الديون"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، ١٨-١٩ مايو ٢٠٠٩م، ص ٤، ٧.
- (١٤٣) ابو غدة، المرجع نفسه، ص ٨.
- (١٤٤) القره داغي، الاسواق المالية في ميزان الفقه الاسلامي، مرجع سابق، ص ٦ وما بعدها.
- (١٤٥) د. عصام الزين الماحي، تقييم عمليات المصارف الاسلامية في اسواق الاوراق المالية والاجنبية واسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الاسلامي السابع، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن، ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ٥.
- (١٤٦) حشيش، اساسيات الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص ٦٣، ٧٥، ٧٨.
- (١٤٧) صحيفة الفاينانشيال تايمز، بقلم جليلان تيت، ٨ / ٤ / ٢٠٠٩م.
- (١٤٨) د. عبد القادر خدواي مصطفى- بزيرية محمد، الادوات المالية الاسلامية بين محدودية التعامل وامكانيات التطور في السوق المالية الاسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني المشار اليه سابقا، الجزائر، ص ٤، ٥.
- (١٤٩) من توصيات ندوة مركز دراسات الشرق الاوسط، صحيفة الوسط الالكترونية، العدد ٢٥٥٤، الخميس ٩ شوال ١٤٣٠ هـ - ٣ سبتمبر ٢٠٠٩م.

❖ قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: القواميس، المعاجم، الموسوعات

- تاج العروس، ابي منصور محمد بن احمد الازهري، ط دار احياء التراث العربي، بيروت، الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب، ٢٠٠١م.



- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، تحقيق: محمود خاطر.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، ط المكتبة العلمية، بيروت.
- معجم المصطلحات المصرفية، فريدي باز، ط اتحاد المصارف العربية، الأولى، بيروت، ١٩٨٥م.
- معجم مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ط دار الجليل، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، الثانية، تحقيق: عبد لسلام محمد هارون.
- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- موسوعة الاقتصاد الإسلامي، محمد الجمال، ط دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.
- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، د. عبد العزيز هيكل، ط دار النهضة العربية، بيروت، الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

ثالثا: الكتب العربية

- احكام التعامل في الاسواق المالية، مبارك بن سليمان، ط كنوز اشبيليا، الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- الازمة الاقتصادية العالمية، د. ضياء مجيد الموسوي، ط دار الهدى للطباعة، الجزائر، ١٩٩٠م.
- اساسيات الاقتصاد النقدي، د. عادل أحمد حشيش، ط الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م.
- الاقتصاد النقدي والمصرفي، د. مصطفى رشدي شيحة، ط الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢م.
- اقتصادنا، محمد باقر الصدر، ط ٢، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢ م.
- الاوراق المالية واسواق راس المال، د. منير هندي، ط منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٥م.
- بحوث في الفقه المعاصر، الشيخ حسن الجواهري، ط ايران، قم، ١٤١٩ هـ.
- البنوك الإسلامية، د. ضياء مجيد الموسوي، ط شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٧م.
- بورصات المال وادواتها، د. ضياء مجيد الموسوي، ط شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٥م.
- البورصات وتجارة القطن، د. سامي وهبي غالي، ط المطبعة الكمالية، مصر، الرابعة، ١٩٥٥م.
- بيع الدين في الشريعة د. وهبة الزحيلي، ط دار المكتبي، دمشق، الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- تحریم الربا تنظیم اقتصادي محمد ابوزهرة، ط الدار السعودية، الثانية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.



- السياسة النقدية في الإسلام، د. عدنان التركماني، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
 - الفكر الحديث في ادارة المخاطر، د. منيرهندي، ط منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٢ م.
 - مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، د. زياد رمضان، ط دار وائل، الاردن، الأولى، ١٩٩٨ م.
 - مبادئ في علم الاقتصاد، د. عبد الرحيم بوادجي، ط مطبعة الداودي، دمشق، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
 - المبدع في شرح المقنع، ابي اسحاق بن مفلح، ط المكتب الإسلامي، الأولى، بيروت، ١٤٠٠ هـ.
 - منهاج الصالحين، محمد سعيد الحكيم، مؤسسة الحكمة، النجف، ط ١٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- رابعاً: ابحاث، ندوات، مؤتمرات، دراسات، تقارير
- الاثار السيئة للنظام الربوي، د. حسين حسين شحاته، موقع إسلام اون، ٢٢/٥/٢٠٠٧ م.
 - برنامج عربي لمواجهة تحديات الازمة المالية العالمية، د. علي عبد العزيز سليمان، مقال منشور بمجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ٢٠٩١، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٩ م.
 - الحلول الامريكية لازمة المالية العالمية، د. عواطف المقبل، القاهرة، مجلة آسيا، الاربعاء ٢٨ ذي القعدة ١٤٢٩ هـ - ٢٦ فبراير ٢٠٠٨ م.
 - الاردن يتأثر بالازمة المالية العالمية بانخفاض الطلب على الصادرات والسياحة، د. كمال توفيق خطاب، جريدة السيل، عمان، العدد ٩١٤، ٢٢/٦/٢٠٠٩ م.
 - الازمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها، د. عطاء بن خليل ابو الرشته، موقع إسلام اون لاين.
 - الازمة الاقتصادية رؤية اقتصادية، محمد الشواف، مؤتمر للمصارف، دمشق، يونيو ٢٠٠٩ م.
 - الازمة الاقتصادية الداء والدواء، مها جلال الدين، www.islamonline.net، ٢٨/٨/٢٠٠١ م.
 - الازمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، زياد عريبة، صحيفة النور، العدد ٣٨٧، ٦/٥/٢٠٠٠ م.
 - ازمة الرهن العقاري، بديعة العتيبي، ٧/٩/١٤٢٩ هـ - ٧/٩/٢٠٠٨ م. www.isegs.com
 - الازمة العالمية الراهنة، د. بسام حجازي، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة المالية العالمية، طرابلس، لبنان، ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٩ م.
 - الازمة المالية آثار تجاوزت الاقتصاد، عثمان الظهير، صحيفة التمويل الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، الرياض، العدد ٥٦٢٧، ١١ ربيع ١/ ١٤٣٠ هـ - ٨ مارس ٢٠٠٩ م.

- الازمة المالية تضرب الاستقرار الاجتماعي، ابراهيم قعود، الباحثين (دوركايم وشورت وهربرت)، جريدة آخر ساعة، القاهرة، العدد ٣٨٨٦، الاربعاء ١٥ ابريل ٢٠٠٩م - ١٩ ربيع ٢/ ١٤٣٠ هـ.
- الازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاد العراقي، موقع وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية
- الأزمة المالية العالمية، طبيعتها، واثرائها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، د. وليد صافي، الملتقى الدولي الثاني بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م.
- الازمة المالية العالمية واثرها على الاقتصاديات العربية، د. فريد كورتل، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ١-٢/٤/٢٠٠٩م.
- الازمة المالية العالمية اثرها على الصناعة المالية الإسلامية، د. فؤاد محمد حسين، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، يونيو ٢٠٠٩م.
- الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، د. زايد عبد السلام، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م.
- الازمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها، د. الداودي الشيخ، بحث مقدم جامعة إلى مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة العالمية، طرابلس - لبنان، يومي ١٣ - ١٤ اذار ٢٠٠٩م.
- الازمة المالية العالمية واثرائها على البنوك الإسلامية، د. ياسر محمد قاسم، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي بخميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م.
- الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، د. صفوت عبد السلام عوض الله، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١-٢/٤/٢٠٠٩.
- الازمة المالية المفهوم والاسباب، د. عبد الله شحاته، بحث منشور منتديات فيض القلم التعليمية.
- الاسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، د. محمد علي محي الدين القره داغي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة ١٩٩٢ - القرار ١/ ١٨٩، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- انعكاسات الازمة على الاقتصاد التونسي، د. عبد الجليل البدوي، www.kalimatunisie.com.
- تدابير الحكومات للتخفيف من اثار الازمة الاقتصادية العالمية، محمد حسن يوسف، www.saaaid.net.
- تسونامي الافلاس، سليم الحص، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، بيروت، فبراير ٢٠٠٩م.
- الصكوك الإسلامية ما لها وما عليها، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية، مركز اخبار الصناعة المالية الإسلامية، تقارير صحفية، الاربعاء ٩/٧/٢٠٠٩م، الموقع www.eibafi.org.

- التوريق واثره في الازمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، د صبري عبد العزيز ابراهيم، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١-٢ ابريل ٢٠٠٩م.
- التوريق وعلاقته بالازمة المالية العالمية الراهنة رؤية فقهية معالجة، د. فتحية اسماعيل مشعل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي، للفترة من ١-٢ ابريل ٢٠٠٩م.
- خبراء غربيون يبرزون عيوب الراسمالية في ندوة البركة، محمد الهمزاني، جدة، نشر صحيفة الشرق الاوسط الدولية، العدد ١١٢٢٣٥، الثلاثاء ١٢ رمضان ١٤٣٠ هـ - ١ سبتمبر ٢٠٠٩م.
- خطط الطوارئ ودورها في ادارة الازمات المالية، د. بلال خلف السكارنة، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ١-٢/٤/٢٠٠٩م.
- دروس الازمات المالية، منير حداد، صحيفة ايلاف، مصر، العدد ٢٨٧٣، الجمعة ٣ ابريل ٢٠٠٩م.
- صكوك الاستثمار الشرعية، د.وليد خالد الشايحي، د. عبدالله يوسف الحجي، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، دبي، الامارات العربية المتحدة، مارس ٢٠٠٥م.
- الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، د. كمال توفيق خطاب، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٣١ مايو - ٣ يونيو ٢٠٠٩م.
- الصكوك الإسلامية وادارة السيولة، د. عبد القوي ردمان محمد عثمان، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، يونيو ٢٠٠٩م.
- الصكوك ومستقبل التمويل، خولة النوباني، جريدة الغد، ٧ شوال ١٤٣٠ هـ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩م.
- ضوابط تطوير المشتقات المالية في العمل المالي، د. عبد الستار ابو غدة، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٨-١٩ مايو ٢٠٠٩م.
- فصول الازمة المالية العالمية، د. محمد احمد زيدان، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة العالمية، طرابلس -لبنان، يومي ١٣ - ١٤ اذار ٢٠٠٩م.
- فقه المستحدثات في بعض المجالات الاقتصادية، د. نصر فريد واصل، المؤتمر الثالث عشر: التجديد في الفكر الإسلامي، وزارة الاوقاف، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مايو ٢٠٠١م.
- قراءة إسلامية في الازمة المالية العالمية، د. محمد عبد الحليم عمر، جامعة الازهر، ندوة عنوان: الازمة المالية العالمية من منظور إسلامي، السبت ١١ شوال ١٤٢٩ هـ - ١١ اكتوبر ٢٠٠٨م.
- قراءة في شرعية الاستثمار في البورصة، د.خالد الطراولي، بمجلة الميزان، www.liqaa.net

- كارثة الفائدة، جوهان فيليب بتمان، ترجمة د. احمد النجار، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٩٤.
 - المتاجرة بالهامش، د. شوقي احمد دنيا، بحث مقدم لرابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثامنة عشر، بتاريخ ١٠/٣/١٤٢٧ هـ - ٨/٤/٢٠٠٦ م.
 - المتاجرة بالهامش والاحكام المتعلقة بها في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي الدورة الثامنة عشر، بتاريخ ١٠/٣/١٤٢٧ هـ - ٨/٤/٢٠٠٦ م.
 - لجنة الاوراق المالية الامريكية تطرح مقترحات لتقييد البيع على المكشوف، زكاري غولدفارب، مقال في جريدة الشرق الاوسط الدولية، العدد ١١٠٩، الجمعة ١٥ ربيع ٢/١٤٣٠ هـ - ١٠ ابريل ٢٠٠٩ م.
 - المسببات الحقيقية لازمة المالية، صحيفة الحقائق، المملكة المتحدة البريطانية، لندن، ٢/٢/٢٠٠٩ م.
 - المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، د. سمير عبد الحميد رضوان، مجلة الاقتصاد الالكترونية، العدد ٥٦٧٥، ٢٩/٤/١٤٣٠ هـ - ٢٥/٤/٢٠٠٩ م.
 - نحو مفهوم منهجي لاسباب الازمة المالية العالمية، د. حسين السيد حسن القاضي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، من ١-٢ ابريل ٢٠٠٩ م.
 - عجز الاقتصاد الامريكي ينذر بازمة خانقة، مجلة الوعي الجامعية الكويتية، نظام النقد الدولي، العدد ٢١، السنة الثامنة عشر، رجب ١٤٢٥ هـ / اغسطس ٢٠٠٤ م.
 - نهاية سيطرة الدولار، د. محمد سعيد العضب، مجلة الحوار المتمدن العدد ٢٥٧٢، ١/٣/٢٠٠٩ م.
- موضوعات اقتصادية، الموقع www.moqatel.com.

خامسا: صحف، مجلات

- صحيفة اخبار الساعة، القاهرة، العدد ٤٠١٩، السنة ١٥، الخميس ٢٩ يناير ٢٠٠٩ م.
- صحيفة الفاينانشيال تايمز، بقلم جليلان تيت، ٨/٤/٢٠٠٩ م.
- صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١١١٩٦، الجمعة ٢ شعبان ١٤٣٠ هـ - ٢٤ يوليو ٢٠٠٩ م.
- صحيفة الراي العام، العدد ٢٢٦٢٦، الجمعة ٢٤ ربيع ١٤٣٠ هـ - ٢٠ مارس ٢٠٠٩ م.
- صحيفة العرب، العدد ٧٧٤٩، الاحد ٩ رمضان ١٤٣٠ هـ - ٣٠ اغسطس ٢٠٠٩ م.
- صحيفة العرب الاسبوعية، صفحة اقتصاد، السبت ٢٨/٣/٢٠٠٩ م.
- صحيفة المركز، الاخبار الاقتصادية، بتاريخ الجمعة ١٦/٦/١٤٢٩ هـ - ٢٠/٦/٢٠٠٨ م.

- صحيفة الوطن الكويتية، الاربعاء ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م.
- صحيفة الوقت البحرينية، صفحة اقتصاد، العدد ١٠٨٣، السبت ١٢ صفر ١٤٣٠ هـ / ٧ فبراير ٢٠٠٩م.
- صحيفة (Lejournal Des Fienance)، بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٨، موقع الصحيفة.
- مجلة الايكونوميست البريطانية، ١٢/١٠/٢٠٠٨م.
- مجلة الجزيرة، العدد ١٨١، الثلاثاء ٢٢ جمادي الثاني ١٤٢٧ هـ - ١٨ يوليو ٢٠٠٦م.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر، البحرين، ٢٥-٣٠ رجب ١٤١٩ هـ - ١٤-١٧ نوفمبر ١٩٩٨م.

- مجلة المصرفية الإسلامية، العدد ٤، الاحد ١١/٨/١٤٣٠ هـ - ٨/٢/٢٠٠٩م.
- مجلة مفكرة الإسلام، الخميس ٣٠ ربيع ١/١٤٣٠ هـ - ٢٦/٣/٢٠٠٩م.
- مجلة (Challenger)، بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٩م، موقع المجلة.

سادسا: مواقع الكترونية، وكالات

- موقع الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، www.ecssr.ac.ae/.
- موقع الجزيرة، www.aljazeera.net.
- موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، www.cibafi.org.
- موقع المختصر للاخبار، www.almokhtasar.com.
- موقع منتدى المحاسبين العرب، www.acc4arab.com.
- موقع شبكة اقتصاديات المتكاملة وكالة الانباء الكويتية www.4eqt.com.
- موقع شبكة النبا المعلوماتية، www.annabaa.org.
- موقع شبكة حضرموت العربية، www.hdrmut.net.
- موقع محيط شبكة الاعلام العربية: www.moheet.com.
- تلفزيون الشرق الاوسط m.b.c.